قراءة النخبة الأكاديمية للصحف وعلاقتها بوعيها بقضايا الإصلاح السياسى فى مصر : دراسة ميدانية

د. سعيد نجيدة
أستاذ مساعد بقسم الإعلام – كلية الآداب جامعة الزقازيق

مدخل :

فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠٢ أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش فى نوفمبر ٢٠٠٣ عزم الإدارة الأمريكية على انتهاج سياسة جديدة فى منطقة الشرق الأوسط تتمثل فى إرساء معالم الديمقراطية، ونشر مبادئ حقوق الإنسان، وذلك لاعتقادها أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة فى البلاد العربية هى المسئولة عن إنتاج الإرهاب وأنه لابد من تغيير هذه الأوضاع[١]، وبدأت الإدارة الأمريكية تمارس ضغوطا وانتقادات علنية ضد بعض دول المنطقة، بما فى ذلك الدول المحسوبة من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لدفعها للشروع فى إصلاح سياسى. كما بدأت فى تمويل عدد من البرامج ذات الصلة بالإصلاح. وزادت المساعدات الموجهة إلى منظمات المجتمع المدنى[٢].

وفى إطار هذه الضغوط من الإدارة الأمريكية، وما رافقها من ضغوط من الهيئات الغربية لإجراء إصلاحات جوهرية فى نظم الممارسة السياسية والتشريعية العربية، وإخضاعها لمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع تصاعد وتنوع مظاهر الاحتقان والاحتجاج السياسى والاجتماعى فى مصر، وتنامى دور مؤسسات المجتمع المدنى، بدأت الساحة السياسية المصرية تشهد منذ عام ٢٠٠٤ حراكا سياسيا غير معهود؛ إذ ظهرت العديد من الحركات الاحتجاجية ذات الأثر السياسى والرمزى الملموس مثل "حركة كفاية" و"صحفيون من أجل التغيير" و"محامون من أجل التغيير" و"حركة ٩ مارس" لاستقلال الجامعات، والحركة الشعبية من أجل التغيير" وهى وإن كانت حركات صغيرة الحجم من حيث عدد الأعضاء الناشطين فيها، إلا أنها نجحت فى انتزاع حق التظاهر السلمى، وبثت نوعا من الحيوية فى المجال العام، وأعادت السياسة بشكل ما للشارع المصرى بعد أن كانت قد غابت عنه أو غيبت لفترات طويلة[٣].

وفى هذا المناخ احتلت قضية الإصلاح السياسى فى مصر مكان الصدارة فى الجدل الدائر فى الشارع السياسى المصرى، ووسائل الإعلام المصرية، ووصل ذلك ذروته خلال عامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ إذ تعهدت الدولة المصرية رسميا بتبنى الإصلاح ضمن الدول العربية التى أصدرت إعلان تونس فى ٢٣ مايو ٢٠٠٤م، فى ختام قمة تونس العربية، بعد أن تبلور الأمر تماما فى وثيقة الإسكندرية فى مارس ٢٠٠٤م، على مستوى رسمى وشعبى وحزبى واضح(٤).

ولوسائل الإعلام عموما، وللصحافة بصفة خاصة، قدرة مهمة فى تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشئون والقضايا السياسية، وتركيز إدراكهم لأهمية هذه القضايا وفقا لما تقدم من مضامين فى تفسير وتحليل الأحداث وترتيب أولوياتها، وحثهم على السلوكيات المقبولة من المجتمع ومساعدتهم فى ربط الأحداث والمواقف السياسية ببعضها البعض، فضلا عن تأثرها على الرأى العام، حيث تؤثر وسائل الإعلام، وخاصة الصحف فى آراء وأحكام الرأى العام نحو القضايا المختلفة(٥).

وقد أعطت الصحف المصرية اهتماما كبيرا لقضية الإصلاح بمجالاته المختلفة، وتصدرت تلك القضية أجندة أولويات بعض الصحف فى فترات معينة، كما كانت مجالا لسجالات وصراعات فكرية وحزبية وصحفية، وتنوعت الرؤى حول مصدر الإصلاح، وهل يتم من الداخل أم يدفع إليه من الخارج، واتجاه الإصلاح، وما إذا كان يحدث من قمة السلطة أم من قاع المجتمع، والفترة الزمنية للإصلاح، وهل يتم بشكل متدرج أم يتم بحرق المراحل، وداخل هذه المسارات تباينت الرؤى، وانبثقت من مفهوم الإصلاح مجموعة من القضايا الفرعية صارت حديث الشارع المصرى بصفة عامة ونخبه السياسية والفكرية بصفة خاصة وفى غمار هذا النقاش قدمت العديد من روشتات الإصلاح السياسى تمحورت حول نقاط أساسية منها(٦):

- تجاوز الإصلاح الجزئى إلى الإصلاح الشامل المستند إلى فلسفة سياسية واجتماعية متكاملة.
- ألا يكون الإصلاح تكأة لتحسين قواعد اللعبة السياسية مع الحزب الحاكم.
- أن يكون الإصلاح ناجزا وجذريا لا متدرجا.
- صياغة دستور ليبرالى جديد يقوم على الحريات العامة لحقوق الإنسان.

- الفصل والتوازن بين سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- أن يقوم النظام السياسى والدستورى على أساس دولة برلمانية، وأن تشكل الأحزاب الحكومة المسئولة أمام البرلمان.
- ضبط حدود السلطات التنفيذية والأجهزة الأمنية فى إطار ضوابط وقوانين دولة المؤسسات، وإعادة النظر فى توزيع السلطة بين رئيس الجمهورية والمؤسسات الدستورية الأخرى.
- كفالة حق المصريين فى إنشاء الأحزاب السياسية دون وصاية من الدولة أو إذن مسبق متى كانت تلك الأحزاب مشروعة ووسائلها ديمقراطية.
- تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يضمن نزاهة الانتخابات، وحياد الدولة، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ.
- الاستقلال الكامل للسلطة القضائية وكفالة حق كل مواطن فى محاكمة عادلة، وعدم جواز الحبس إلا فى حدود القانون.

وقد كان أفراد من بعض النخب المصرية السياسية والثقافية والقضائية فى صدارة المطالبين بالإصلاح السياسى فى مصر.

ونظرا لطبيعة أفراد جمهور النخبة وما يتمتعون به من مستوى تعليمى وثقافى مرتفع وما يشغلون من مواقع قيادية، وما لهم من توجهات سياسية، فإن من المهم دراسة علاقة النخبة بوسائل الإعلام، فى ضوء البيئة السياسية للنظام الإعلامى ونمط العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام.

وثمة خمس وظائف يفترض أن تقوم بها الصحافة ووسائل الإعلام فى أية عملية تطوير ديمقراطى وهى :

١- الوفاء بحق الجماهير فى المعرفة من خلال نقل الأخبار من مصادرها وشرحها وتحليليها وتفسيرها والتعليق عليها، ونقل الآراء المختلفة حول الأحداث والقضايا الداخلية والخارجية.

٢- الإسهام فى تحقيق ديمقراطية الاتصال من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات.

٣- إدارة المناقشة الحرة فى المجتمع بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.

٤- الإسهام فى المشاركة السياسية من خلال إتاحة المعلومات الكافية التى تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء إلى أحد الأحزاب أو التوجهات أو تبنى أحد البرامج أو التصويت والمشاركة فى الانتخابات.

٥- الرقابة على مؤسسات المجتمع، وحماية المجتمع من الانحراف والفساد، بالكشف عن انحراف السلطة وفساد مسئوليها(٧).

مشكلة الدراسة :

وفى إطار المجال العام لعلاقة النخب المصرية بوسائل الإعلام والتأثير المتبادل بينهما تأتى هذه الدراسة لتتناول بالدراسة والتحليل قراءة النخبة الأكاديمية المصرية للصحف، وعلاقة ذلك بوعيها بقضايا الإصلاح السياسى فى مصر فى ضوء ما شهدته مصر من تفاعلات وأحداث خلال العام ٢٠٠٥م، ومن استجابة فجائية وغير متوقعة من الحكومة المصرية، بعد طلب الرئيس حسنى مبارك من البرلمان فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٥ العمل على تعديل المادة ٧٦ من الدستور فى إطار عملية الإصلاح السياسى.

مفاهيم الدراسة :

النخبة : النخبة هم صفوة المجتمع وأحسن ما فيه؛ فصفوة الشئ أحسنه وخياره، ويشير المصطلح بمعناه العام إلى جماعة من الأشخاص يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين، فالنخبة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم مما جعلهم قادة فى ميدان بالذات(٨).

وعلى ذلك فالنخبة الأكاديمية هم صفوة من يعملون فى الجامعات المصرية، وهم فى هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ممن يحملون درجة الأستاذية، سواء كانوا يعملون فى وظائف إدارية بالجامعة أو كانوا بعيدين عن هذه الوظائف، عند التطبيق الميدانى للدراسة.

الإصلاح : وفقا لوثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر الإصلاح فى العالم العربى المنعقد فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ مارس ٢٠٠٤ فإن الإصلاح يعنى "جميع الخطوات

المباشرة وغير المباشرة التى يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدنى ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفى غير إبطاء وتردد وبشكل ملموس فى طريق بناء نظم ديمقراطية.[٩]

أما مفهوم الإصلاح السياسى، فإنه يشير إلى عملية متعددة الجوانب تعبر منهجيا ونظريا عما تم فى الواقع من إدخال تغييرات رئيسية وهامة فى النظم السياسية، وعملية الإصلاح السياسى "هى تغيير وتحسين للأوضاع السياسية، تتم بطريقة سلمية، وتأخذ عدة مظاهر أو أشكال ترتبط جميعها ببعضها البعض، بحيث أن التغيير فى أحد المظاهر قد يؤدى إلى التغيير فى المظاهر الأخرى أو يسانده".[١٠]

الوعى : ويقصد به فى اللغة حفظ الشئ وفهمه[١١]، وفى آيات القرآن الكريم دلالة على هذا المعنى، قال تعالى : "لنجعلها لكم تذكرة وتعيها أذن واعية" الحاقة آية ١٢، وكذلك قوله تعالى : "بل الذين كفروا يكذبون والله أعلم بما يوعون" الانشقاق آية ٢٣، وقال عليه الصلاة والسلام : "لا يعذب الله قلبا وعى القرآن" أى فهم القرآن وحفظه وعقله. وعلى ذلك فالوعى أشمل من المعرفة ومن الفهم.

وتتنوع وتتوزع تعريفات مصطلح الوعى من المنظور الاجتماعى بين البساطة والتعقيد، وأبسط مفاهيم الوعى إدراك الفرد لذاته باعتباره عضوا فى جماعة معينة[١٢]. وفى هذه الدراسة فإن الوعى بقضايا الإصلاح السياسى يعنى معرفة هذه القضايا وفهمها وإدراكها، والتفاعل معها والمشاركة فيها.

وقد آثرت الدراسة استخدام مصطلح "قراءة" بدلا من "قارئية"، حيث ترتبط القارئية أكثر بخصائص القراء، ودوافع القراءة واستخداماتها والاشباعات المتحققة منها. كما أن مصطلح "تعرض" أو التعرض للوسيلة، ينطوى على قدر كبير من العمومية. بينما مصطلحات المشاهدة والاستماع والقراءة أكثر تحديدا، وتدل على نوعية التعرض، ونوعية الوسيلة التى يتم التعرض لها، كما أن التعرض قد يكون مقصودا وقد يكون عفويا كأن يكون استماعا أو سماعا. بينما قراءة الصحف عملية عقلية تحتاج إلى قدر من الانتباه، ولا تكون إلا مقصودة.

المدخل النظرى للدراسة :

تعتمد الدراسة على نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام Media Dependency، ويرتكز النموذج على فكرة أن قوة وسائل الإعلام كنظام معلوماتى تستمد من اعتماد الآخرين عليه، وقد تطور النموذج من خلال ثلاثة مراحل بدأت منذ العام ١٩٧٦، حيث قدم الباحثان ميلفين ديفلير وساندرابول روكيتش تصورهما للنموذج، ويفترض النموذج أن الأساس الفعلى لتأثير وسائل الإعلام يكمن فى طبيعة العلاقة الثلاثية بين النظام الاجتماعى الأوسع والدور الإعلامى فى هذا النظام وعلاقات الجمهور بوسائل الإعلام، وفى عام ١٩٨٢ قام الباحثان بوضع العناصر الأساسية للنموذج فى تصور متكامل يقدم مجموعة معقدة من العوامل والمتغيرات الموجودة داخل النظام الاجتماعى المتشابك، وينتج عن علاقتها التفاعلية مع وسائل الإعلام تأثيرات مختلفة على الجمهور. وفى عام ١٩٨٩ طورت روكيتش وديفلير نموذجا للاعتماد الفردى على وسائل الإعلام يوضح كيف يؤثر الاعتماد على وسائل الإعلام على الفرد فى تصور لعملية نفسية إدراكية تزيد من احتمالات أن يتأثر الفرد بمضامين معينة من خلال وسائل الإعلام، منطلقا من نموذج الإدراك العقلى الذى يفترض أن هناك ارتباطا بين محتوى الوسيلة ودوافع الانتباه، فرغبة الفرد فى الحصول على المعلومات هى المتغير الرئيسى الذى يفسر التأثيرات المعرفية والنفسية لوسائل الاتصال، كما أن الاعتماد على الوسائل يقوى عندما يرى الفرد أن أهدافه تتحقق من خلال المعلومات التى يحصل عليها، والجديد هنا هو الربط بين استخدام وسائل الاتصال والاشباعات، فالتأثير الاتصالى من وجهة نظر العديد من الباحثين يحدث إما نتيجة للاعتماد على وسائل الاتصال فى جلب المعلومات، أو نتيجة لمجرد استخدامها(١٣).

وقد أكد ديفلير وروكيتش أن اعتماد الجمهور على نظام وسائل الإعلام يظهر بتأثير دوافع النمو والبقاء فى المراحل العمرية المختلفة التى تجعل الفرد يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل فى فهم الذات والعالم المحيط به، ثم توجيه الفرد إلى الأنماط السلوكية والقرارات الخاصة والاجتماعية، وكذلك هدف التسلية(١٤).

وتكمن قوة وسائل الإعلام – طبقا للنموذج – فى سيطرة وسائل الإعلام على أنظمة المعلومات التى يحقق من خلالها الفرد أهدافه المذكورة التى يمكن أن تتسع

وتتزايد كلما ازداد المجتمع تعقيدا، ويزداد معها بالتالى اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام التى تصلهم بمصادر المعلومات التى تحقق لهم هذه الأهداف[١٥].

وقد أشار الباحثان ديفلير وروكيتش، إلى اختلاف درجة اعتماد الأفراد على الوسيلة الواحدة لاستيفاء المعلومات، ويرجع ذلك إلى ما يلى[١٦]:

- درجة استقرار النظام الاجتماعى، فكلما زادت الصراعات الاجتماعية والأزمات ازدادت حاجة الأفراد للمعلومات وللتوجيه، وبالتالى ازدادت حاجاتهم لوسائل الإعلام.
- اختلاف قدرات النظام الإعلامى بناء على اختلاف الاحتياجات الإعلامية لكل من الجمهور والنظام الاجتماعى القائم.
- اختلاف قدرات النظام الاجتماعى فى التحكم فى النظام الإعلامى القائم، حيث توجد الأنظمة المركزية Centralized والأنظمة الحرة اللامركزية Decentralized.
- اختلاف مضامين وسائل الإعلام، تبعا لرغبات واحتياجات واهتمامات الجمهور وبالتالى تختلف مجالات تأثيراتها (من معرفية إلى وجدانية وسلوكية).

ويمكن الإشارة إلى توجهين أساسيين فى دراسة تأثيرات وسائل الاتصال على الإطار المعرفى للجمهور وهما :

- استخدامات الوسيلة Media Use or Exposure أو التعرض لها Menopause ويقصد بها كم أو حجم التعرض للوسيلة، أى الوقت الذى يخصصه الفرد للتعرض لها، وكثافة التعرض.
- الاعتماد على الوسيلة Media Reliance or Dependency وتعنى الاعتماد على الوسيلة لاستيعاب المعلومات ودرجة أهمية الوسيلة لدى الفرد[١٧].

وتنحو الدراسة الراهنة صوب الأخذ بهذين التوجهين مجتمعين.

كذلك فإن دراسات الاعتماد التى تعنى بالتأثير المعرفى والإدراكى لوسائل الإعلام تنقسم إلى نوعين وفقا للوسائل المدروسة هما :

- دراسات تقارن بين اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام المختلفة مقروءة ومرئية ومسموعة.
- دراسات تختبر اعتماد الأفراد على وسيلة معينة لدراسة تأثير ذلك على وعيهم ومعارفهم ومدركاتهم. وتحت هذا النوع من الدراسات تندرج هذه الدراسة.

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها فى ضوء مجموعة من الاعتبارات أهمها :

١ـ أهمية دراسة النخبة فى تعاملها مع وسائل الإعلام، وبخاصة الصحف، وفى هذا الإطار ينظر إلى العلاقة بين النخبة ووسائل الإعلام على أنها علاقة ذات شقين :

الأول : دور وسائل الإعلام فى حياة النخبة باعتبارها احدى قنوات الحصول على المعلومات والتثقيف والترفيه.

الثانى : يتأثر بتأثير النخبة فى وسائل الإعلام باعتبارها مصدرا مهما ومحورا من محاور الأخبار وأحد الروافد الأساسية لإثرائها فكريا.

٢ـ أهمية دراسة دور الصحف المصرية فى تشكيل معارف ومدركات وسلوك النخبة الأكاديمية تجاه بعض القضايا الأكثر صخبا وإلحاحا، وهى قضايا الإصلاح السياسى باعتبارها لم تحظ بدراسات تذكر.

٣ـ القدرة التى تتمتع بها الصحف فى تناولها لقضايا الإصلاح السياسى، والتى تمكنها من أن تعمل كقاطرة لوسائل الإعلام الأخرى – التليفزيون والراديو وغيرها. وكذلك القدرة المفترضة التى تتمتع بها النخبة الأكاديمية المصرية كقادة رأى فى نشر المعلومات وتكوين الاتجاهات، وتدعيم أو تغيير السلوكيات فى أوساط الشباب الجامعى بصفة خاصة، والمجتمع كله بصفة عامة.

الدراسات السابقة :

توجد بعض الدراسات التى تعرضت لبعض جوانب موضوع البحث أبرزها :

١ـ دراسة أمل السيد أحمد متولى دراز : صورة المرشحين لانتخابات الرئاسة المصرية فى الصحافة المصرية[١٨].

استهدفت الدراسة التعرف على سمات ومكونات الصورة الإعلامية فى عينة من الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة للمرشحين فى الانتخابات الرئاسية المصرية لعام ٢٠٠٥، وهى صحف (الأهرام والأهالى والدستور).

وخلصت الدراسة إلى تنوع المواد الصحفية التى قدمتها صحف الدراسة والتى عكست صورة هؤلاء المرشحين، وكان لمواد الرأى فى صحيفتى الأهالى والدستور، الدور

الأول فى رسم معالم هذه الصورة بينما شكلت المواد الإخبارية معالم هؤلاء المرشحين فى خطاب صحيفة الأهرام.

واحتلت صورة الرئيس مبارك مرشح الحزب الوطنى المرتبة الأولى كصورة شديدة الإيجابية فى صحيفة الأهرام وأخرى شديدة السلبية فى خطاب صحيفتى الدستور والأهالى مع اتفاق صحف الدراسة على سلبية صورة المرشحين الآخرين الذين تعددت أسباب قبولهم القيام بهذا الدور.

٢ـ دراسة عبدالعزيز السيد عبدالعزيز : دور الصحف المصرية فى تشكيل اتجاهات الجمهور المصرى نحو المشاركة فى الانتخابات الرئاسية فى ظل الإصلاح السياسى – دراسة ميدانية[١٩].

وتهدف الدراسة إلى معرفة قدرة الصحف المصرية على التأثير على معارف جمهورها تجاه عملية المشاركة العامة.

وانتهت الدراسة إلى أن مصادر الاتصال الجمعى والشخصى جاءت فى الترتيب الأول من إجمالى مصادر المعلومات السياسية للجمهور المصرى، وأنه كلما ارتفع السن والمؤهل التعليمى والمهنى كلما زادت الإتجاهات السلبية نحو التغطية الصحفية للانتخابات الرئاسية المصرية للصحف المصرية.

٣ـ دراسة نائلة إبراهيم عمارة : دور وسائل الإعلام فى تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصرى نحو انتخابات الرئاسة فى مصر – سبتمبر ٢٠٠٥[٢٠].

استهدفت الدراسة رصد تأثير تغطية وسائل الإعلام على معارف واتجاهات الجمهور نحو المرشحين فى هذه الانتخابات من ناحية، ونحو العملية الانتخابية من ناحية أخرى، ورصد العوامل والمتغيرات التى من الممكن أن تؤثر على معارف الجمهور.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود تباين بين المعتمدين على وسائل الإعلام فى مستوى المعرفة بالانتخابات الرئاسية فالأكثر اعتمادا على القنوات الفضائية العربية أكثر عمقا فى المعرفة بالانتخابات المصرية، والأكثر اعتمادا على الصحف أكثر معرفة بشكل عام كذلك كشفت الدراسة أن الأكثر اعتمادا على وسائل الإعلام

المصرية صحافة وإذاعة وتليفزيون أكثر إيجابية فى اتجاهاتهم نحو العملية الانتخابية بينما الأكثر اعتمادا على الصحف الخاصة والحزبية أكثر سلبية فى اتجاهاتهم.

٤. دراسة ثريا أحمد البدوى : الإعلام والإصلاح السياسى فى مصر : دراسة مسحية وفنولوجية مقارنة بين الجمهور والنخبة[٢٠]. واستهدفت الدراسة اختبار علاقة الإعلام المصرى بمفهوم الإصلاح السياسى لدى الجمهور مقارنة بالنخبة من خلال طرح سؤال جوهرى يتعلق بقدرة الجمهور مقارنة بالنخبة على تقديم رؤية نقدية لمفهوم الإصلاح السياسى والدور الحالى والمستقبلى للإعلام المصرى فى تعزيز الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية.

وخلصت الدراسة إلى أن النخبة أكثر تعرضا للصحف والمجلات ومشاهدة للقنوات الفضائية من الجمهور، وأن مفهوم الإصلاح ارتبط عند النخبة بالإصلاح السياسى فى حين ارتبط عند الجمهور بالإصلاح الاقتصادى. وأن الإصلاح السياسى اختلفت أبعاده عند الجمهور مقارنة بالنخبة. وأن أجندة الجمهور للإصلاح تختلف عن رؤيته لأجندة وسائل الإعلام المصرية. بينما تطابقت أجندة النخبة مع أجندة وسائل الإعلام كما اتفقت رؤية الجمهور والنخبة حول أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به الإعلام فى مسيرة الإصلاح السياسى. واختلفت رؤيتهما حول مكونات الديمقراطية.

٥. دراسة راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد : التسويق السياسى والإعلام : الإصلاح السياسى فى مصر[٢١]. واستهدفت الدراسة معرفة الكيفية التى تم بها تسويق قضية الإصلاح السياسى فى مصر من خلال تحليل الخطاب الصحفى المصرى وفقا لأساليب واستراتيجيات التسويق السياسى واستخدمت الدراسة منهج تحليل الخطاب، حيث تم تحليل ١١٠ نصا من صحف الوفد والأهالى والجمهورية خلال العام ٢٠٠٤. وخلصت الدراسة إلى وجود خطابين واضحين فى الصحافة المصرية اتضح الأول فى صحيفتى (الوفد والأهالى) واتضح الثانى فى صحيفة (الجمهورية).

وبالنسبة للخطاب الأول طرحت قضية الإصلاح السياسى فى إطار المشكلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى رآها الخطاب ضرورة لبدء عمليات الإصلاح السياسى وأكد هذا الخطاب ضرورة الإصلاح السياسى كمطلب سابق لأوجه الإصلاح الأخرى. وبالنسبة للخطاب الثانى (خطاب الجمهورية) فقد طرح إطارا مغايرا تماما

مضمونه أنه لا توجد فى مصر مشكلات يعانى منها الشعب تستدعى إصلاحا سياسيا بالشكل الذى يطرحه الخطاب الأول. ومن ثم لم ير أن الإصلاح السياسى ضرورة حتمية لنجاح برامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى واتسم خطاب الأهالى بالأسلوب الهجومى على السلطة وتركيزه على آلام ومشاكل الجماهير أما خطاب الوفد فقدم قضية الإصلاح السياسى من خلال رؤية قانونية، حيث يتطلب تحقيق الإصلاح تغييرا للدستور القائم وإلغاء القوانين المقيدة للحريات. وعكس خطاب الجمهورية بشكل مباشر وصريح سياسات الحزب الوطنى فى الإصلاح السياسى والاقتصادى التدريجى واتخذ من خطاب الرئيس مبارك وسياسات الحزب الوطنى والحكومة أساسا لبناء إطاره ومعانيه.

٦- دراسة صفوت العالم : دور وسائل الإعلام فى الإصلاح السياسى[٢٣]. وتناولت الدراسة بالرصد والتحليل مفهوم الإصلاح السياسى، ودور وسائل الإعلام فى قضايا الإصلاح السياسى، وتأثير ثورة الاتصالات والمعلومات على التطور السياسى بالتطبيق على مصر، والبيئة الإعلامية المصرية والإصلاح السياسى، واختتمت الدراسة برصد وتحليل السياسات الإعلامية فى الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠٠٥، وخلصت الدراسة إلى تأكيد أن المعالجات والممارسات الإعلامية والسياسات الاتصالية التى صاحبت وتزامنت مع هذه الانتخابات، أثبتت بدرجة واضحة أن طبيعة البيئة السياسية والإعلامية فى مصر وأن إدراك القائمين على وسائل الإعلام المصرية قد لا يتفق مع الطموحات والآمال المنشودة من سياسات الإصلاح، فضلا عن أن بعض الممارسات الإعلامية كانت تبرز حجم التناقض بين السياسات الإصلاحية المعلنة فى الخطب السياسية والشعارات وأساليب التناول الإعلامى المتحيزة، وتوجيه الدعاية المضادة لبعض المنتمين للاتجاهات السياسية الأخرى.

٧- دراسة تمارا كوفمان وسارا يركس : ثمن الحرية : تقييم أجندة إدارة الرئيس بوش من أجل الحرية[٢٤]. وقد استهدفت الدراسة تقييم أجندة الرئيس بوش بشأن الحرية والديمقراطية فى العالم العربى، ومعرفة ما تحقق منها، وتحديد المعوقات التى تعرقل تحقيقها. وخلصت الدراسة إلى أن التحدى أمام جهود إدارة بوش يتمثل فى الأنظمة الأوتوقراطية الحاكمة فى الدول العربية، التى تصر على الانفراد بالسلطة، وهو ما تجلى فى سعى تلك الأنظمة لتقويض دور المجتمع المدنى، عندما حاولت إدارة بوش تفعيل هذا

الدور. وأكدت الدراسة ضرورة تناسب الإجراءات والآليات المستخدمة فى التحول الديمقراطى مع ظروف وطبيعة كل دولة، وخصوصياتها الثقافية والسياسية.

٨ـ دراسة جارى جامبل : شرح لمعوقات الديمقراطية العربية[٢٥]. وتوضح الدراسة ملامح الخطاب الجديد الذى تبنته الإدارة الأمريكية وبصفة خاصة فى عام ٢٠٠٣م، وإعلان الرئيس الأمريكى بوش أن الولايات المتحدة بدأت فى تغيير سياستها فى المنطقة وانتهاج استراتيجية جديدة للقضاء على الإرهاب، وتتناول الدراسة بالشرح معوقات الديمقراطية فى العالم العربى والعلاقة بين الإصلاح السياسى والإصلاح الاقتصادى، وأيهما يقود الآخر. وخلصت الدراسة إلى أن السبب فى تغير السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، هو تأكدها أن السبب الرئيسى لوجود الإرهاب هو وجود حكومات أرتوقراطية فى عدد من الدول العربية تدعم الحركات الراديكالية الإسلامية فى المنطقة، وأن ضعف الديمقراطية فى الوطن العربى يرجع لنقص الخبرة الديمقراطية، وعجز الحكومات العربية عن تحقيق نمو اقتصادى ملائم وضعف ثقافة المشاركة السياسية، وعدم وجود رغبة حقيقية لدى الحكومات العربية فى تحقيق إصلاح ديمقراطى حقيقى وفعال.

٩ـ دراسة إيمان جمعة : التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية لدى الشباب الجامعى المصرى[٢٦]. اختبرت الدراسة الدور الذى تقوم به وسائل الاتصال المختلفة (التقليدية، الحديثة) فى تضييق أو توسيع فجوة المعرفة لدى عينة من الشباب الجامعى المصرى بالإضافة إلى دراسة الفروق التقليدية بين تلك الوسائل، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية حصصية قوامها (٣٠٠) مبحوث من طلاب جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية عقب الانتخابات الإسرائيلية فى يناير ٢٠٠١م، وتم الاستعانة بصحيفة الاستبيان بالمقابلة مع عينة المبحوثين.

وخلصت الدراسة إلى :

- وجود فروق جوهرية بين الأكثر والأقل تعرضا للتليفزيون والقنوات الفضائية فى مستويات المعرفة الثلاثة (الوعى – الفهم – المعرفة الكلية) بالانتخابات الإسرائيلية لصالح الأكثر تعرضا للتليفزيون والقنوات الفضائية.

- كشفت الدراسة عن اختلاف مستوى المعرفة السياسية لدى المبحوثين باختلاف نوع الوسيلة التى يتم استخدامها لصالح الوسائل الحديث المتمثلة فى (الدش – الإنترنت).
- وجود فروق بين المبحوثين فى مستوى المعرفة (الفهم) بالانتخابات الإسرائيلية لصالح الأعلى اجتماعيا واقتصاديا.
- عدم وجود فروق بين المبحوثين باختلاف مستواهم الاجتماعى الاقتصادى فى مستوى المعرفة (الوعى، المعرفة الكلية) بالانتخابات الإسرائيلية.

١٠- دراسة شيفل وإيفلاند Schevfele & Eveland[٢٧]. واستهدفت الدراسة رصد العلاقة بين حجم ونوعية استخدام وتعرض الجمهور للمواد الإخبارية بالجرائد والتليفزيون التى اهتمت بتغطية انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٦، ومستوى المعرفة السياسية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة دالة بين متغيرات التعليم، والدخل، والنوع، والعمر والاهتمامات، ومستوى المعرفة السياسية للمبحوثين وإلى وجود علاقة دالة قوية بين تعرضهم للمواد الإخبارية الصحفية ومستوى هذه المعرفة السياسية بينما تكاد لا توجد علاقة دالة بين تعرضهم لمثيلاتها التليفزيونية ومستوى هذه المعرفة.

١١- دراسة عادل عبدالغفار فرج خليل : استخدام النخبة المصرية للراديو والتليفزيون المحلى والدولى[٢٨].

تناولت هذه الدراسة استخدامات الصفوة المصرية للراديو والتليفزيون المحليين والدوليين من خلال الاعتماد على مدخل الاستخدامات والإشباعات فى الدراسات الإعلامية ونظرية الصفوة فى الدراسات الاجتماعية السياسية من خلال التركيز على المدخل التعددى للصفوة الذى يقوم على وجود صفوات متعددة فى المجتمع.

وأجريت الدراسة على عينة قوامها ١٥٠ مفردة من أفراد الصفوة المصرية فى المجالين السياسى والفكرى، وقسمت إلى فئات قيادات العمل العلمى والجامعى والقيادات الإعلامية لتمثيل الصفوة الفكرية، والقيادات الحزبية والنقابية لتمثيل الصفوة السياسية.

وخلصت الدراسة إلى تعدد دوافع استخدامات أفراد العينة للراديو والتليفزيون المحليين والدوليين، وأن دافع مراقبة البيئة المحلية والدولية أتى على رأس قائمة هذه الدوافع، وأن المضمون الإخبارى جاء على رأس قائمة البرامج التى يحرص أفراد العينة على

متابعتها فى الراديو والتليفزيون المحليين والدوليين، تلاه البرامج الثقافية، والعلمية، وأن استخدام أفراد العينة للصحف المحلية يفوق استخدامهم للراديو والتليفزيون المحليين.

١٢- دراسة سوزان القليني : مدى اعتماد الصفوة المصرية على التليفزيون فى وقت الأزمات، دارسة حالة على حادث الأقصر[٢٩]. وقد استهدفت الدراسة التعرف على مدى اعتماد النخبة المصرية على التليفزيون المصرى وخاصة وقت الأزمات ذات الطابع (المحلى الدولى)، ومعرفة إلى أى مدى استطاع التليفزيون من خلال تغطيته الإعلامية لحادث الأقصر جذب أفراد الصفوة المصرية من السياسيين والإعلاميين، وبلغت عينة الدراسة ١٢٥ مفردة وخلصت إلى نتائج أبرزها وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين اعتماد الصفوة على التليفزيون خلال حادث الأقصر وعمق التغطية الإعلامية للحادث وتنوع التأثيرات المترتبة على اعتماد الصفوة المصرية على التليفزيون، حيث جاءت فى المقدمة التأثيرات الوجدانية تلاها التأثيرات السلوكية ثم المعرفية.

١٣- دراسة هشام عطية عبدالمقصود : علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة[٣٠]. وقد استهدفت الدراسة رصد أنماط تعامل النخب المصرية مع الصحافة، وتقييم النخب السياسية لمتغيرات العملية الصحفية، ودور الصحافة فى عملية صنع القرار، ورصد أنماط علاقة النخب السياسية بالصحفيين فى إطار تأثير متغير نوع الانتماء الحزبى والتوجه الأيديولوجى لأعضاء وجماعات النخب السياسية المصرية. وخلصت الدراسة إلى صحة الفرض الرئيسى الذى قامت عليه وفحواه أن المتغير السياسى المتمثل فى نوع الانتماء الحزبى والتوجه الأيديولوجى لأعضاء النخب السياسية المصرية هو المتغير الفاعل والمتحكم فى تشكيل كافة محددات وخصائص علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة.

١٤- دراسة أميمة محمد عمران : دور الصحافة الحزبية فى المشاركة السياسية : دراسة تطبيقية فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦[٣١]. استهدفت الدراسة التعرف على الدور الذى تقوم به الصحافة الحزبية فى عملية المشاركة السياسية، ومدى اهتمامها بهذا الدور من خلال دراسة تحليلية لمضمون عدد من الصحف الحزبية ودراسة ميدانية لعينة من الجمهور، وخلصت إلى أنه وإن كانت الصحف الحزبية تقوم بدور إيجابى فى المشاركة السياسية للأفراد من خلال حثها المواطنين على مباشرة حقوقهم السياسية وتبنيها للآراء المعارضة

وقيامها بمسؤولياتها تجاه الحزب الناطقة بلسانه فإن بعض الممارسات الخاطئة لها بتركيزها على الجوانب السلبية وتعمدها نشر الشائعات والمبالغة والتهويل وإثارة الشك السياسى بين الأفراد تقلل من فاعلية هذا الدور. كما خلصت الدراسة إلى أن الذكور أكثر حرصا على قراءة الصحف الحزبية من الإناث.

١٥- دراسة بسيونى إبراهيم حمادة : استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية[٣٢]، واستهدفت الدراسة دراسة العلاقة بين استخدام الجمهور المصرى لوسائل الإعلام والمشاركة السياسية، وخلصت الدراسة إلى انخفاض المستوى العام للمشاركة الانتخابية، ووجود اتجاه إيجابى نسبى نحو المشاركة كقيمة سياسية، وإن كان ذلك لا ينفى ارتفاع نسبة الاتجاه السلبى نحو الانتماء الحزبى، وأن مستوى المعرفة السياسية للجمهور يتسم بالضآلة والتدنى، وأن وسائل الإعلام لم تؤد دورها فى نشر المعلومات السياسية على النحو المرغوب. وأنه لا توجد علاقة ارتباطية بين استخدام الجمهور لوسائل الإعلام ومشاركته ومعارفه السياسية.

أهداف الدراسة :

تستهدف الدراسة التعرف على أنماط تعرض النخبة الأكاديمية فى مصر للصحف بصفة عامة وللمضمون السياسى فى الصحف بصفة خاصة، ورصد وتحليل وتفسير دوافع قراءتها للمضمون السياسى وتفضيلاتها لهذا المضمون، وكذلك رصد وتحليل وتفسير العلاقة بين قراءة النخبة الأكاديمية للصحف وجوانب وأبعاد وعيها بقضايا الإصلاح السياسى معرفة وإدراكا وسلوكا، وذلك بالتركيز على الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٥.

فروض الدراسة وتساؤلاتها :

تنطلق الدراسة من ثلاثة فروض أساسية هى :

١- توجد علاقة ارتباطية موجبة بين النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية، والكليات العملية، ونوعية الموضوعات التى تقرأها كل منهما فى الصحف، سواء أكانت الموضوعات عامة أو سياسية.

٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قراءة النخبة الأكاديمية المصرية للمضمون السياسى فى الصحف، والمعرفة بقضايا الإصلاح السياسى.

٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قراءة النخبة الأكاديمية للمضمون السياسى فى الصحف والمشاركة السياسية.

وانبثاقا من هذه الفروض، وتحقيقا لأهداف الدراسة، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى الإجابة على التساؤلات الآتية :

- ما مدى تعرض النخبة الأكاديمية للصحف؟ وما نوعية الصحف التى تقرأها؟ وما الأوقات المفضلة للقراءة؟ وما مدى الانتظام فى قراءة الصحف؟ وما الموضوعات المفضل قراءتها؟ وما دوافع قراءة النخبة الأكاديمية للصحف؟ وما مدى قراءتها للمضامين السياسية بها؟ وما أسباب عدم قراءة المضامين السياسية لدى من لا يقرأها؟
- ما نوعية الموضوعات السياسية التى تقرأها النخبة الأكاديمية؟ ومن هم كتابها السياسيون المفضلون؟ وما الفنون الصحفية المفضلة لديها؟ وما دوافع قراءة الموضوعات السياسية لدى النخبة الأكاديمية؟ ومع من تطرح هذه الموضوعات للنقاش؟
- ما مدى قراءة النخبة الأكاديمية عن قضايا الإصلاح السياسى فى مصر؟ وما تصورها لأبرز قضايا الإصلاح السياسى التى تناولتها الصحف؟ وما مدى معرفة النخبة الأكاديمية بما جاء به تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى؟ وما مدى متابعتها للحملات الانتخابية الرئاسية (٢٠٠٥)؟ وماذا بقى فى ذاكرة أفرادها من أسماء المرشحين وبرامجهم الانتخابية وقت التطبيق الميدانى للدراسة؟ وما مدى مشاركة النخبة الأكاديمية فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وفى انتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥)؟ وما صور المشاركة فى تلك الانتخابات؟ وما أسباب عدم المشاركة لمن لم يشارك فى الاستفتاء وفى الانتخابات؟ وما تصور النخبة الأكاديمية لمجالات الإصلاح السياسى الأولى بالاهتمام وقت إجراء الدراسة؟

نوعية الدراسة :

تدخل هذه الدراسة فى إطار الدراسات الكشفية الوصفية وفقا للأهداف الأساسية لها ومستوى المعرفة العلمية المتاحة، فهى من جهة تستهدف الكشف عن قارئية النخبة الأكاديمية المصرية للصحف، وعلاقة ذلك بوعى هذه النخبة بقضايا الإصلاح السياسى من خلال التطبيق على عدد من الأحداث التى شهدها العام ٢٠٠٥ (الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، الانتخابات الرئاسية، الانتخابات البرلمانية)، ومن جهة أخرى فإنها لا تتوقف عند هذا المستوى بل تتجاوزه إلى الوصف والتحليل والتفسير، مستعينة فى ذلك

ببعض الدراسات التى تناولت بعض جوانب هذا الموضوع مما يجعلها تتجاوز هدف الكشف لتصبح دراسة كشفية وصفية.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة منهج المسح الإعلامى بشقيه الوصفى والتفسيرى وذلك بأسلوب المسح بالعينة، لعينة من النخبة الأكاديمية، وفقا لمفهوم منهج المسح بأنه أحد المناهج الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم، واتجاهاتهم، وهو بهذا المفهوم المنهج الرئيسى لدراسة جمهور وسائل الإعلام(٣٢).

أدوات جمع البيانات :

تم استخدام صحيفة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات، حيث تم عرضها على عدد من المحكمين(ملحق)، وبعد إجراء التعديلات عليها بالحذف والإضافة وإعادة الصياغة وإعدادها فى صورتها النهائية فى ضوء آراء ومقترحات المحكمين تم إجراء اختبار الصدق لقياس الاتساق الداخلى بين إجابات المبحوثين على أسئلة صحيفة الاستقصاء من خلال المعادلة : نسبة الصدق = $\frac{\text{ن ت}}{\text{ن م}} \times ١٠٠$ (حيث ن ت : عدد الأسئلة المتعادلة التى أجيب عنها إجابات متماثلة، ون م : عدد الأسئلة المتعادلة بالاستمارة، كما تم إجراء اختبار الثبات، من خلال التطبيق الميدانى لصحيفة الاستقصاء على ١٠ أساتذة من الكليات النظرية والعملية بنسبة ١٠٪ من أفراد العينة، وتم أعادة التطبيق عليهم بعد أسبوعين من التطبيق الأول، ووجد أن نسبة الاتفاق ٩٥٪، وهى نسبة تشير على مستوى مقبول من الاستقرار فى معلومات المبحوثين.

مجتمع البحث والعينة :

يتمثل مجتمع البحث فى كل الأساتذة المصريين بالجامعات المصرية ممن يحملون لقب "أستاذ" ونظرا لتجانس مجتمع البحث الذى كشفت عنه الدراسة الاستطلاعية، وأكدته خصائص العينة، من حيث السن، والحالة الاجتماعية، ومحل الإقامة، فقد تمت الدراسة على عينة من أساتذة جامعة الزقازيق، من الكليات النظرية والعملية حرص الباحث أن يكون حجمها بعد استبعاد الاستمارات غير المكتملة وتوزيع وإحلال استمارات جديدة محلها ١٠٠ مفردة، وهو عدد يتوافق مع ما تجرى عليه عينات دراسات النخب حيث يتراوح عادة عدد مفرداتها بين ٥٠ : ١٥٠ مفردة بما فيها النخب

المتعددة. وتندرج هذه العينة فى إطار العينة العمدية الحصصية العشوائية، وتمثل هذه العينة ٨ر٦٪ من أساتذة جامعة الزقازيق، وعددهم ١١٦٤ أستاذا، وفقا لبيانات مركز المعلومات والتوثيق بالجامعة.

وتمثلت صفة العمدية فى اختيار جامعة الزقازيق للتطبيق على أساتذتها حيث توافرت للباحث إمكانية أكبر فى متابعة صحائف الاستقصاء، بل وتوظيف معارفه وعلاقاته الشخصية فى حث المبحوثين على الإجابة على الاستقصاء وتأكيد سرية أقوالهم، وبياناتهم. كما تمثلت العمدية فى اختيار الكليات النظرية والعملية التى جرى التطبيق عليها.

أما الحصصية فقد تمثلت فى عدد المفردات التى تم التطبيق عليها بواقع ٥٠ مفردة لكل من الكليات النظرية (الآداب والتربية والحقوق) والعملية(الطب البيطرى والعلوم والهندسة والتربية الرياضية بنات) بشكل تحكمى فى ضوء إمكانيات الباحث وحدود عينات النخب. وتحققت العشوائية فى التطبيق من خلال التطبيق على الأساتذة الذين تواجدوا فى كلياتهم وقت التطبيق الميدانى للدراسة، وأتيح للباحث مقابلتهم، وتسليم صحائف الاستقصاء لهم واستلامها منهم وقد جرى التطبيق الميدانى للدراسة فى الربع الأول من عام ٢٠٠٦م، خلال الفصل الدراسى الثانى من العام الجامعى ٢٠٠٦/٢٠٠٥م.

خصائص عينة الدراسة :

ووفقا لخصائص عينة الدراسة فإن ٨٥٪ من الذكور، مقابل ١٥٪ من الإناث، ويقع ٤٦٪ من العينة فى المرحلة العمرية من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، و٤٤٪ ما بين ٤٠ وأقل من ٥٠ سنة، و١٠٪ فى المرحلة العمرية ٦٠ سنة فأكثر. و٩٥٪ من أفراد العينة من المتزوجين مقابل ٥٪ أعزب أو عزباء، ويقيم ٩٣٪ من أفراد العينة فى الحضر، مقابل ٧٪ يقيمون فى الريف. أما النشاط السياسى والاجتماعى فإن ٧٤٪ من العينة لديهم بطاقة انتخابية، و٢٠٪ من العينة أعضاء فى أحزاب سياسية، وتبلغ عضوية الجمعيات الأهلية ٤٨٪، أما عضوية النوادى فتصل إلى ٦١٪ من إجمالى عينة البحث. وهى أرقام تشير إلى تجانس النخبة الأكاديمية من ناحية السن والحالة الاجتماعة ومحل الإقامة، وضعف مؤشرات النشاط السياسى، وهو ما ينعكس فى عدم وجود بطاقة انتخابية لدى ٢٦٪، من المبحوثين وهو الحد الأدنى اللازم توافره للمشاركة بالتصويت والترشيح فى أى انتخابات أو استفتاءات،

وضعف عضوية الأحزاب السياسية التى لم تتجاوز ٢٠٪ من أفراد العينة مع ما يكتنف هذه العضوية من صفة الإسمية وغياب الفاعلية، مما يضعف قيمة متغير الانتماء السياسى للأحزاب السياسية، ويجعله غير قابل للتعويل عليه. ويقابل ذلك نشاط مرتفع نسبيا فى المجال الاجتماعى تعبر عنه نسبة عضوية الجمعيات والنوادى.

مناقشة نتائج الدراسة :

قراءة النخبة الأكاديمية للصحف :

كشف الدراسة أن ٩٩٪ من عينة الدراسة يقرءون الصحف، فمن بين ١٠٠ مبحوث هم إجمالى عينة الدراسة اتضح أن مبحوثا واحدا فقط لا يقرأ الصحف (أستاذة واحدة فى كلية عملية). أما نوعية الصحف التى تقرأها عينة الدراسة، فقد اتضح أن ٩٦ مبحوثا يقرءون الصحف القومية، و٦٢ مبحوثا يقرءون الصحف الحزبية، و٤٧ مبحوثا يقرءون الصحف الخاصة، و٤٥ مبحوثا يقرءون الجرائد والمجلات المتخصصة. وذلك بنسبة تكرارات بلغت ٣٨ر٤٪ و٢٤ر٨٪ و١٨ر٨٪ و١٨٪ على الترتيب من إجمالى تكرارات نوع الصحف التى تقرأها عينة الدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه الدراسات الخاصة بالنخب السياسية المصرية، التى خلصت إلى أن هذه النخب على اختلاف تصنيفاتها تتعرض بمعدل مرتفع للصحف القومية اليومية، لكونها صحفا قادرة على تقديم تغطية صحفية واسعة فى ضوء إمكاناتها المادية والبشرية(٢٤).

فنظرا لأن هذه الصحف مملوكة للدولة، وتعبر عن سياساتها وتفسرها وتبررها وتدافع عنها، فإنها تتمتع من خلال دعم الدولة بالإمكانات المادية والبشرية التى تساعدها على البقاء والتطوير المستمر، وبصفة خاصة الإمكانات الفنية والطباعية وتوفير الورق والأحبار اللازمة للصدور. فضلا عما يتحقق لها لارتباطها بالدولة من دخل كبير من خلال الإعلانات الخاصة بالشركات والمؤسسات، ودرجة أكبر من الحرية فى الحركة المهنية لمحرريها ومندوبيها فى الاتصال بالمصادر، وخصوصا كبار المسئولين فى الدولة(٢٥).

وجاءت «الأهرام» على رأس الصحف القومية اليومية التى تقرأها النخبة الأكاديمية، بنسبة ٧ر٦٧٪ من عينة القراء، تلاها «الأخبار» بنسبة ٤ر٣٩٪، فالجمهورية بنسبة ٢ر٢٣٪، فأخبار اليوم ١ر٦٪.

وجاءت الوفد فى صدارة الصحف الحزبية التى تقرأها النخبة الأكاديمية المصرية بنسبة ٢ر٢٣٪ متساوية فى ذلك مع صحيفة الجمهورية، فالعربى ١ر٧٪، فالأهالى ٥٪. كما جاءت الأسبوع فى صدارة الصحف الخاصة بنسبة ٢ر٢٠٪ من عينة القراء، فالدستور ١ر١٤٪، فصوت الأمة ١ر١١٪، فالمصرى اليوم ١ر٩٪. أما الصحف المسائية فوفقا لما ذكره المبحوثون حازت المساء والأهرام المسائى ٤٪ من عينة القراء لكل منهما، وهى النسبة ذاتها التى حازت عليها مجلة روز اليوسف، وحصلت آفاق عربية على ١ر٥٪، وحصلت كل من أخبار الأدب، والكتب وجهات نظر، والأهرام الاقتصادى على ٣٪ لكل منها. أما صحف الفجر، والأهرام العربى، ونهضة مصر، والموقف العربى، والكرامة، والأمة، والأحرار، والمصور فيقرأ كل منها ٢٪ من عينة القراء من النخبة الأكاديمية. ويقرأ الصحف الآتية ١٪ فقط من عينة القراء : نصف الدنيا، آخر ساعة، النبأ، القاهرة، الهلال، الحياة، وطنى، الشباب، العالم اليوم، نفسيتى، عالم الكمبيوتر، الميدان، طبيبك الخاص، عالم الرياضة.

وهذه كل الصحف التى ذكر أفراد العينة من النخبة الأكاديمية أنهم يقرأونها.

ويمكن القول أن تقدم «الأهرام» على باقى الصحف يرجع إلى مجموعة من الأسباب أبرزها ما تحظى به «الأهرام» من عدد كبير من الكتاب والمفكرين والمتخصصين فى مجالات عديدة، فضلا عما تمتعت به من تراث من المصداقية لدى جمهور القراء بفعل طبيعة علاقتها بالسلطة السياسية، خاصة فى فترة تولى محمد حسنين رئاسة تحريرها، وحرصها النسبى على مراعاة قيم الدقة والموضوعية، وشخصيتها الصحفية الأقرب إلى الشخصية الصحفية المحافظة، وهى الشخصية الصحفية الأقرب إلى طبيعة واهتمامات قارئ النخبة الأكاديمية.

واللافت للانتباه أن الصحف الخاصة وإن جاءت فى الترتيب العام بعد الصحف الحزبية من حيث إقبال النخبة الأكاديمية على قراءتها إلا أن عددا من أسماء الصحف الخاصة كانت أكثر تكرارا فى إجابات المبحوثين من أسماء أغلب الصحف الحزبية، فباستثناء صحيفة الوفد، جاءت الأسبوع والدستور، وصوت الأمة، والمصرى اليوم، قبل الصحف الحزبية. وهو ما يشير إلى حضور لافت للانتباه لهذه الصحف فى ذاكرة النخبة الأكاديمية وإدراكها يفوق الصحف الحزبية وتمتعها بنسبة أعلى من القراء، وهو أمر قد يجد تفسيره فى ضعف الانتماءات الحزبية للنخبة الأكاديمية من جهة، وقدرة بعض الصحف الخاصة الصادرة عن شركات مساهمة على فرض نفسها على جمهور القراء فى السوق الصحفى، بما أثارته من قضايا وما كشفته من حقائق، متحررة فى ذلك مما

يحكم الصحف الحزبية من أطر وقيود وممارسات. إذ شهد سوق الصحف الخاصة تغيرا واضحا فى السنوات الأخيرة بصدور عدد من الصحف التى حرصت على تقديم خدمة صحفية متميزة[٣٦] بعيدا عما التصق بأغلب هذه الصحف من تركيز على موضوعات الجريمة والجنس والمال والسلطة، والحياة الخاصة للشخصيات العامة، وغلبة التهويل على عناوينها ومعالجاتها، والتحلل من القيود الأخلاقية والثقافية والسياسية والقومية، وإحياء ثقافة الخرافات عن عالم الجن والتنجيم والسحر الأسود[٣٧].

أما الصحف الحزبية فى مصر فثمة عوامل تؤثر عليها، ومنها الطابع الحزبى، إذ يؤثر الطابع الحزبى على طبيعة تناول الصحيفة الحزبية للمواد الصحفية، ومعالجاتها للموضوعات والقضايا المختلفة من خلال إبراز أو تضخيم أو تجاهل أو إخفاء تلك الموضوعات والقضايا، فالصحفى الحزبى ينظر من زاوية حزبية ضيقة، ولا يرى من الأحداث والقضايا إلا ذلك الجانب الذى أراد له الحزب أن يراه. وفى ظل حالة النظام المصرى باعتباره نظاما حزبيا مقيدا فإن الاعتماد على الصحيفة الحزبية كأداة أساسية ورئيسية لتحقيق أهداف الحزب أثر بشكل سلبى على أداء الصحف الحزبية، فى ظل قيود مؤسسية وقانونية وواقعية تحد من ممارسة حرية الصحافة، وجعلت مصر تتبوأ المركز (١٠١) بين دول العالم فى مدى احترامها لحرية الصحافة والصحفيين وفقا لتقرير منظمة مراسلون بلا حدود) الصادر عام ٢٠٠٥[٣٨].

كذلك يلفت الانتباه ضعف إقبال النخبة الأكاديمية على قراءة المجلات، وهو أمر يتفق مع ما ذهبت إليه العديد من الدراسات الخاصة بعلاقة الجمهور بوسائل الإعلام، وقد أوضحت إحدى الدراسات أن عدم انتظام المبحوثين فى قراءة المجلات يرجع إلى عدم وجود الوقت الكافى، وتفضيل قراءة الجرائد، وعدم مناسبة أسعارها[٣٩].

وحول كيفية حصول النخبة الأكاديمية على الصحف التى تقرأها، فقد جاء المصدر الأول، أكشاك وأماكن بيع الصحف بالشوارع، بنسبة ٥ر٥٢٪، ثم البائع يحضرها إلى المنزل بنسبة ١ر٣٦٪، فالاستعارة من آخرين ٦ر٦٪، وعن طريق الاشتراك فيها ٤ر٢٪، وقراءتها من خلال شبكة الانترنت ٤ر٢٪ من إجمالى تكرارات الحصول على الصحف لعينة البحث وإن كان المصدر الأخير يخرج عن نطاق مصادر الحصول على الصحف الورقية المطبوعة، موضع اهتمام هذه الدراسة (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

يبين مصادر حصول النخبة الأكاديمية على الصحف التي تقرأها

المصدر	الكليات النظرية		الكليات العملية		الإجمالي		الذكور		الإناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من أكشاك وأماكن بيع الصحف بالشارع	٣٦	٥٨ر١	٢٨	٤٦ر٧	٦٤	٥٢ر٥	٦٠	٥٥ر٦	٤	٢٨ر٦	٦٤	٥٢ر٥
البائع يحضرها للمنزل	٢٣	٣٧ر١	٢١	٣٥ر٠	٤٤	٣٦ر١	٣٤	٣١ر٥	١٠	٧١ر٤	٤٤	٣٦ر١
الاستعارة من آخرين	٣	٤ر٨	٥	٨ر٣	٨	٦ر٦	٨	٧ر٤	-	-	٨	٦ر٦
الاشتراك فيها	-	-	٣	٥ر٠	٣	٢ر٤	٣	٢ر٨	-	-	٣	٢ر٤
أخرى	-	-	٣	٥ر٠	٣	٢ر٤	٣	٢ر٨	-	-	٣	٢ر٤
الإجمالي	٦٢	١٠٠	٦٠	١٠٠	١٢٢	١٠٠	١٠٨	١٠٠	١٤	١٠٠	١٢٢	١٠٠

وتكشف إجابات المبحوثين عن بعض جوانب القصور فى وصول الصحف المصرية للنخبة الأكاديمية، الأمر الذى يعكسه قلة الاشتراكات بالنسبة لفئة يمثل أفرادها قادة رأى فى مجتمعهم، يتصور أن تسعى الصحف للوصول إليها، وتشجع أفرادها وتيسير لهم أمر الاشتراك فيها. كما يعبر عن جانب آخر من جوانب القصور اختفاء مكتبات الأقسام والكليات والجامعة كأحد مصادر حصول النخبة الأكاديمية على الصحف، وهو قصور من جانب الإدارة الجامعية يجب تداركه، بالاشتراك فى هذه الصحف وإتاحتها لأعضاء هيئة التدريس، بل وللطلاب أيضا من خلال المكتبات الجامعية.

وعلى أية حال فقد اختلفت مصادر الحصول على الصحف بالنسبة للإناث من عينة البحث عن الذكور، فمن بين ١٤ مبحوثة ضمتهن عينة البحث، يقرأن الصحف وبعد استبعاد إحدى المبحوثات لا تقرأ الصحف على الإطلاق اتضح أن ٤ر٧١٪ منهن يحصلن على الصحف عن طريق البائع الذى يحضرها إلى المنزل، و٦ر٢٨٪ يحصلن عليها من أكشاك وأماكن بيع الصحف بالشوارع، وقد يرجع ذلك إلى أن الأغلبية من أستاذات الجامعة يرين أن النزول إلى الشارع لشراء صحيفة أمر قد لا يتوافق مع رؤية المجتمع لهن، وما يتوقع منهن أن يفعلنه، وما يحظين به من مكانة اجتماعية، قد تباعد بينهن وبين التعامل مع بعض الناس، فيؤثرن أن يأتى البائع بها إلى المنزل.

أما أوقات قراءة الصحف بالنسبة للنخبة الأكاديمية عينة البحث، فقد جاء "وقت المساء قبل النوم" فى الترتيب الأول بتكرارات بلغت ٣ر٢١٪، تلاه بفارق يسير، بعد العودة إلى المنزل ٧ر٢٠٪، ثم وقت الصباح ٩ر٢٣٪، وفى أى وقت لأنه لا يوجد وقت محدد ٥ر٨٪، وفى فترات الراحة أثناء مواعيد العمل ٧ر٢٪ وفى المواصلات العامة أثناء الذهاب أو العودة من العمل ٨ر١٪.

وليس من قبيل المفارقات أن الصحف الأكثر قراءة هى صحف يومية صباحية وأنها تقرأ فى المساء، وبعد العودة من العمل، وأن الصحف المسائية لا تحظى بنصيب يذكر من قراء النخبة الأكاديمية، ذلك أن الصحف المسائية فضلا عن ضعفها فى مصر لا تقدم جديدا أو كثيرا للنخبة، ولا تنافس الصحف الصباحية التى يحرص القارئ على اقتنائها فى الصباح أو بعد العودة من العمل، ليقرأها فى المساء وهو فى حالة من الاسترخاء. ولا يغير من ذلك أن أخبارها تكون قد تقادمت، لأن الأخبار المجردة تكون قد توافرت للقارئ

منذ مساء اليوم السابق، وطوال اليوم من مصادر أخرى. كما أن محدودية قراءة الصحف فى فترات الراحة بين المحاضرات ترجع إلى طبيعة عمل أستاذ الجامعة، وتضاؤل هذه الأوقات لديه تحت ضغط مسئولياته والتزاماته، التى لا تدع له "ترف" قراءة الصحف أثناء اليوم الجامعى، على نقيض ما يحدث للموظفين فى كثير من الوظائف الأخرى.

وحول مدى الانتظام فى قراءة الصحف (جدول رقم ٢)، فقد كشفت الدراسة الميدانية أن الغالبية من النخبة الأكاديمية ينتظمون فى قراءة الصحف اليومية والأسبوعية بدرجة كبيرة إذ يقرأ الصحف اليومية من ٥ : ٧ مرات أسبوعيا ٢ر٥٩٪ من عينة المبحوثين قراء الصحف اليومية، ويقرأ الصحف الأسبوعية من ٣ : ٥ مرات شهريا ٤ر٥٨٪ من عينة المبحوثين قراء الصحف الأسبوعية، أما الذين يقرءون الصحف بدرجة متوسطة من الانتظام (من ٣ : ٤ مرات أسبوعيا للصحف اليومية، ومرتين شهريا للصحف الأسبوعية) فكانت نسبتهم ٤ر٢٢٪ و٢ر٢٣٪ على الترتيب. أما المنتظمون بدرجة ضعيفة فى قراءة الصحف اليومية، بمعدل مرة واحدة أو مرتان أسبوعيا فكانت نسبتهم ٤ر١٨٪ من قراء الصحف اليومية، يقابلهم ٢ر١٨٪ ممن يقرءون الصحف الأسبوعية مرة واحدة شهريا من إجمالى قراء تلك الصحف. كما كشفت الدراسة أن النخبة الأكاديمية تقبل على قراءة الصحف اليومية أكثر مما تقبل على قراءة الجرائد والمجلات الأسبوعية، إذ بلغ قراء الصحف اليومية فى عينة البحث ٩٨ مبحوثا.

جدول رقم (٢)

يبين درجة انتظام عينة الدراسة فى قراءة الصحف

درجة الانتظام فى قراءة الصحف اليومية	التكرار	النسبة
٥ – ٧ مرات أسبوعيا	٢٨	٢ر٥٩
٣ – ٤ مرات أسبوعيا	٢٢	٤ر٢٢
١ – ٢ مرة أسبوعيا	٨	٤ر١٨
المجموع	٩٨	١٠٠
درجة الانتظام فى قراءة الصحف الأسبوعية	التكرار	النسبة

٢ – ٥ مرات شهريا	٤٥	٥٨ر٤
مرتان شهريا	١٨	٢٣ر٣
مرة واحدة شهريا	١٤	١٨ر٢
المجموع	٧٧	١٠٠

أما قراء الجرائد والمجلات الأسبوعية فبلغ عددهم ٧٧ مبحوثا فإذا أضفنا إلى ذلك أن عدد القراء فى عينة البحث بلغ ٩٩ مبحوثا أمكن استخلاص أن مبحوثا واحدا من عينة البحث يقرأ الصحف الأسبوعية ولا يقرأ الصحف اليومية، وأن ٢١ مبحوثا من عينة البحث يكتفون بقراءة الصحف اليومية، ولا يقرءون أية صحف أسبوعية. وهو ما يتوافق مع مجئ الصحف اليومية فى مرتبة متقدمة من تفضيلات قراء النخبة الأكاديمية قياسا إلى الجرائد الأسبوعية والمجلات.

ويبين الجدول التالى (جدول رقم ٣) نوعية الموضوعات التى تهتم عينة الدراسة بقراءتها : إذ جاءت الموضوعات السياسية فى صدارة المضامين التى تهتم النخبة الأكاديمية بقراءتها فى الصحف بنسبة تكرارات بلغت ١ر١٣٪ من إجمالى تكرارات الموضوعات التى تقرأها عينة الدراسة، وبواقع ٩٣ مبحوثا من ٩٩ مبحوث هم إجمالى قراء الصحف بالعينة. يليها أخبار الصفحة الأولى ٥ر١١٪، فأخبار التعليم والجامعات ٧ر١٠٪، فالموضوعات الدينية ٩ر٩٪، فالموضوعات العلمية ٢ر٩٪، فموضوعات الجرائم والحوادث ٩ر٨٪، فموضوعات الرياضة ٧ر٧٪، فصفحات الرأى ٠ر٧٪، فالموضوعات الأدبية ٦ر٦٪، فالموضوعات الاقتصادية ٨ر٥٪، فالموضوعات الفنية ٤ر٤٪، فموضوعات المرأة والأسرة ٨ر٢٪، فموضوعات أخرى كالوفيات وإعلانات الوظائف، وبريد الأهرام ٤ر١٪.

جدول رقم (٣)

يبين نوعية الموضوعات التى تهتم عينة الدراسة

من النخبة الأكاديمية بقراءتها

الموضوعات	الكليات النظرية		الكليات العملية		الإجمالى	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أخبار الصفحة الأولى	٤١	١١ر٦	٤١	١١ر٤	٨٢	١١ر٥
الجرائم والحوادث	٣٠	٨ر٥	٣٣	٩ر٢	٦٣	٨ر٩
الرياضة	٣٣	٦ر٥	٣٢	٨ر٩	٥٥	٧ر٧
الموضوعات الفنية	١٤	٣ر٩	١٧	٤ر٧	٣١	٤ر٤
الموضوعات السياسية	٤٩	١٣ر٩	٤٤	١٢ر٣	٩٣	١٣ر١
الموضوعات الدينية	٣٤	٩ر٦	٣٦	١٠ر٠	٧٠	٩ر٩
الموضوعات الأدبية	٣٠	٨ر٥	١٧	٤ر٧	٤٧	٦ر٦
الموضوعات العلمية	٣٠	٨ر٥	٣٥	٩ر٧	٦٥	٩ر٢
موضوعات المرأة والأسرة	١١	٣ر١	١٦	٤ر٤	٢٧	٣ر٨
الموضوعات الاقتصادية	١٦	٤ر٥	٢٥	٦ر٩	٤١	٥ر٨
صفحات الرأى	٢٨	٧ر٩	٢٢	٦ر١	٥٠	٧ر٠
أخبار التعليم والجامعات	٤١	١١ر٦	٣٥	٩ر٧	٧٦	١٠ر٧
أخرى	٥	١ر٤	٥	١ر٤	١٠	١ر٤
الإجمالى	٣٥٢	١٠٠	٣٥٨	١٠٠	٧١٠	١٠٠

وتكشف هذه الأرقام عما يحظى به المضمون السياسى فى الصحف من أولوية واهتمام لدى النخبة الأكاديمية، إذ أن نسبة من لا يقرءون الموضوعات السياسية لم تتجاوز ٦٪ من عينة القراء، فضلا عن أن ٨٣٪ من عينة القراء (٨٢ مبحوثا) يهتمون بقراءة أخبار الصفحة الأولى فى الصحف، وأغلبها أخبار سياسية محلية ودولية.

كما تكشف الأرقام عما تحظى به أخبار التعليم والجامعات من أهمية نسبية لدى النخبة الأكاديمية بحكم ارتباطها بمصالحها واهتماماتها وقضاياها. فى الوقت

الذى يتضاءل الاهتمام بقضايا المرأة والأسرة، ولعل ذلك يرجع إلى قلة عدد الإناث فى العينة وهن الأكثر اهتماما بهذه النوعية من القضايا قياسا إلى الذكور.

ومن جهة أخرى تكشف الأرقام عن ضآلة الاهتمام بقراءة الموضوعات الفنية والأدبية من قبل النخبة الأكاديمية، تعبيرا عن انحسار الاهتمام بالفن والأدب لدى هذه النخبة التى طغت عليها اهتمامات وهموم يومية حياتية، تحياها وتعانى منها.

وباستخدام معامل ارتباط الرتب "سبيرمان" فقد تبين وجود ارتباط إيجابى قوى بين النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية، والنخبة الأكاديمية فى الكليات العملية ونوعية الموضوعات "العامة" التى تقرأها كل منهما فى الصحف، بلغ معامله (٠,٩٠).

وإذ كان المضمون السياسى قد جاء فى صدارة المضامين الصحفية التى تقرأها النخبة الأكاديمية فى الصحف، فثمة تفاوت بسيط بين اهتمامات النخبة فى الكليات النظرية والكليات العملية فى هذا المجال، فبينما كانت نسبة من يقرءون الموضوعات السياسية فى الكليات النظرية ٩٨٪ من إجمالى عدد المبحوثين القراء فى تلك الكليات، كانت نسبتهم فى الكليات العملية ٨٧,٨٪ وهو أمر لا يمكن فصله عن تداخل العلوم الإنسانية مع المضمون السياسى والقضايا السياسية، فهذه العلوم فى مجملها تدرس الإنسان، ويتعذر فى الواقع العملى فصل ما هو سياسى عما هو اجتماعى عما هو ثقافى ثقافى أو تربوى. وإن حدث ذلك فإنما يحدث لضرورة الدراسة. وهو ما يزيد من إقبال نخبة الكليات النظرية على قراءة المضامين السياسية فى الصحف.

أما الذين لا يقرءون المضمون السياسى فى الصحف من عينة النخبة الأكاديمية فقد دارت أسباب عدم قراءة الموضوعات السياسية حول "أنها مبرمجة بشكل غير مناسب، وفقا لأغراض الدولة، وتميل إلى عدم إظهار الحقائق للرأى العام" و"أنها لا تقول الحقيقة التى نعرفها دائما من الخارج" و"أن السياسة لا أخلاق لها ولا دين، وأنها كشجر الحنظل لم تؤت غير المر والعلقم" و"أكتفى بما أشاهده فى التليفزيون فى نشرات الأخبار". وهى أسباب تعبر فى مجملها عن عدم الثقة فى الصحف وضعف مصداقيتها لدى هؤلاء القراء.

وللوقوف على دوافع النخبة الأكاديمية لقراءة الصحف، فقد طرحت الدراسة السؤال : لماذا تقرأ الصحف؟ وأجاب المبحوثون كل بأسلوبه، فجاءت إجاباتهم فى عدد من

الأطر والمحاور التى دارت حول المعرفة والاطلاع، والإلمام، والإحاطة، والمتابعة، والتزود بالمعلومات، وبعض خصائص الصحف المطبوعة.

ويمكن رصد نماذج من هذه الإجابات، واستخلاص بعض الحقائق منها. فحول محور التعرف على، أو المعرفة، جاءت إجابات منها : "لمعرفة أخبار المجتمع" و"للتعرف على أحداث الدولة" و"لمعرفة الأخبار المحلية والقومية والعربية والدولية" و"لمعرفة أحوال الدنيا، ومجريات الأحداث" و"للتعرف على أهم المستجدات والأحداث العالمية والمحلية" و"لمعرفة الجديد من الأخبار العلمية والسياسية، والقضايا اليومية سواء كانت محلية أو دولية" و"للتعرف على الأخبار والأحداث الجارية، والقضايا المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو علمية أو دينية" و"لمعرف أخبار الوطن والعالم، والجديد فى العلم والتعليم، والأساليب الحديثة فى التدريس" و"لأعرف ما يدور حولنا من قضايا وأخبار تهم الفرد والشارع المصرى" و"للتعرف على الآراء المختلفة فى تحليل الأحداث" و"لمعرفة موقف المفكرين وأصحاب الرأى فى القضايا المطروحة على الساحة".

ودارت بعض الإجابات حول الإطلاع وهو سبب يعبر عن قدر من السطحية فى علاقة القارئ بالصحيفة، عندما لا يرجع إليها، ولا ينشد منها سوى مجرد الإطلاع على بعض محتوياتها، فضلا عما يتضمنه من خلط واضح بين الوسيلة والدافع فالإطلاع مجرد وسيلة لتحقيق دوافع أخرى. غير أن بعض الإجابات أوضحت أن الإطلاع مجرد مدخل للبحث والمعرفة فذكر أحد المبحوثين : "للإطلاع على الأخبار المحلية والعالمية والتنقيب عن ما جاء فيها".

وحول الإلمام والإحاطة وردت إجابات منها : "للإلمام بالأخبار والمعلومات السياسية والثقافية والعلمية، وأخبار الحوادث ومجريات الأمور" و"للإلمام بالجديد فى كافة نواحى الحياة الاقتصادية والسياسية ... إلخ" وذكر آخرون إجابات فى ذات الإطار منها : "الوقوف على أخبار العالم ثم الأخبار المحلية" و"للوقوف على آخر الأحداث الجارية"، "للوقوف على أهم الآراء السياسية، والأوضاع الاجتماعية، والمشكلات الاقتصادية التى تمر بها البلاد".

وفى إطار محور قراءة الصحف للتزود بالمعلومات ترددت إجابات منها : "التزود بمعلومات جديدة" و"الاستزادة من المعلومات السياسية والأدبية والعلمية" و"زيادة المعرفة وتنمية الثقافة، وزيادة الوعى الثقافى والسياسى" وركز بعض المبحوثين على محور

متابعة الأحداث والآراء فجاءت إجابات منها : "متابعة ما يحدث سواء داخل الوطن أو فى العالم" و"متابعة التطورات والأحداث أولا بأول، ورصد طريقة تناولها صحفيا وإعلاميا" و"متابعة الآراء فى مختلف شئون الحياة فى الصحف اليومية، ومتابعة التخصص فى المجلات" و"لمتابعة ومسايرة ما يجرى حولنا من أحداث وما يحتمل حدوثه حتى لا نصاب فجأة بالفزع" و"متابعة تطورات وخلفيات السياسة العالمية، وأخبار المجتمع، والرياضة، وما يحدث خلف الكواليس" و"متابعة ما ينشر من أعمال إبداعية وفنية".

وإذا كانت هذه هى مجموعة الأطر التى دارت حولها أغلب إجابات المبحوثين كأسباب ودوافع لقراءة الصحف، فإن عددا من المبحوثين ركزوا على وظائف أخرى أو خصائص للصحافة تدفع بعض قراء النخبة الأكاديمية لقراءتها منها : "أنها تتابع الحياة العامة والمهنية" و"أنها تمثل فى بعض الأحيان جرعة ثقافية لا بأس بها" و"لأن الصحف المهتمة بقضايا الرأى تساعدنى على معرفة الآراء المختلفة التى يموج بها الوطن مما يساعدنى على الاستقرار الذاتى" و"للمعايشة الفكرية" و"للبحث عن وظائف لأولادنا" و"للتواصل مع المجتمع الذى أعيش فيه" و"لأن قراءة الصحف متعة وهواية بالنسبة لى تخرجنى من إطار الأعباء الأكاديمية، فهى نوافذ على جميع أشكال المعرفة، ومتنفس للتعبير عن موضوعات لا يتسنى لى التعبير عنها" و"لأنها هواية مفضلة، بجانب حبى الشخصى الوقوف على الأحداث اليومية لكونى شخصية مثقفة ثقافة عامة" و"لأنها الأقرب إلى الواقع والأكثر تميزا فى التحليل والعرض لكافة الموضوعات" و"لأنها يمكن أن تكون الوسيلة الوحيدة فى بعض الأوقات للتعرف على الأخبار فى البيئة المحيطة والعالم لكثرة مسئولياتى".

وكانت أغرب الإجابات وأكثرها تعبيرا عن الرؤية السلبية لدوافع قراءة الصحف ما ذكره أحد المبحوثين من أنه يقرأ الصحف "لتخيل عكس الأخبار المنشورة بها"، وهو ما يطرح مسألة العامل النفسى، عندما لا يحب القارئ صحيفة أو صحفا معينة لكنه يقبل على قراءتها. فالشعور الإيجابى نحو الوسيلة ليس حتميا لكى يتم التعرض لها.

ومن تحليل هذه الإجابات يمكن استخلاص الحقائق الآتية :

١- أن دوافع قراءة النخبة الأكاديمية عينة الدراسة للصحف جاءت فى معظمها دوافع نفعية ممثلة فى معرفة الأخبار والتزود بالمعلومات والإحاطة بها.

٢ـ أنه توجد مجالات واسعة وميادين مختلفة من المعارف التى تنشدها النخبة الأكاديمية من قراءتها للصحف، "سياسية، اقتصادية، اجتماعية، علمية، رياضية، دينية، تربوية، ثقافية، أدبية، فنية".

٣ـ اتساع النطاق الجغرافى للمعلومات والأخبار والمعارف التى تسعى النخبة الأكاديمية إليها فى الصحف، ما بين وطنية، وإقليمية، وعربية، ودولية، وكونية "أحوال الدنيا".

٤ـ أن ثمة دوافع وجدانية ونفسية تدفع بعض أفراد النخبة الأكاديمية لقراءة الصحف، تحقيق الهوايات والتواصل والتنفيس عن الذات، وتحقيق الاستقرار الذاتى.

٥ـ أن البعض من أفراد النخبة الأكاديمية يقرءون الصحف لإدراكهم بعض مزاياها وخصائصها التى لا تتوافر فى غيرها من الوسائل الإعلامية.

٦ـ أن دوافع الترفيه والتسلية لا وجود لها بين أسباب ودوافع قراءة النخبة الأكاديمية للصحف، وفقا لإجابات المبحوثين.

٧ـ أن مدى الإقبال على قراءة الصحف وإن كان يرتبط بمصداقية الصحف، إلا أن غياب المصداقية، قد لا يمنع بعض الأفراد من قراءة الصحف، لمجرد كشف أكاذيب هذه الصحف، كما عبر عن ذلك أحد المبحوثين.

ولمعرفة موقع الصحف لدى النخبة الأكاديمية كمصدر للحصول على المعلومات السياسية فقد طلب من المبحوثين تحديد مصادر معلوماتهم السياسية وترتيبها وفقا لأهميتها، وتم تحديد نقاط مرجحة لترتيب المبحوثين، ومن خلال الترتيب المرجح (جدول رقم ٤)، جاءت الصحف فى الترتيب الثانى كمصدر للمعلومات السياسية لدى إجمالى عينة الدراسة بنسبة ٢٥ر٥٢٪، وإن كانت قد جاءت فى الترتيب الأول لدى عينة النخبة من الكليات النظرية، بنسبة ٢٦ر٠٢٪، وفى الترتيب الثانى لدى عينة النخبة من الكليات العملية بنسبة ٢٥ر٠٢٪.

وجاء التليفزيون فى الترتيب الأول كمصدر للمعلومات السياسية لدى إجمالى عينة الدراسة بنسبة ٢٦ر٥٢٪، مع تفاوت أيضا بين الكليات النظرية والعملية، إذ جاء بالنسبة للنخبة الأكاديمية فى الكليات العملية فى الترتيب الأول بنسبة ٢٨ر١١٪ وبالنسبة للنخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية فى الترتيب الثانى بنسبة ٢٤ر٩٧٪.

جدول رقم (٤)
يبين مصادر المعلومات السياسية للنخبة الأكاديمية وفقا للترتيب المرجح بالنقاط

المصدر	الكليات النظرية										الكليات العملية										إجمالي مجموع الترتيب	النسبة	الترتيب العام
	ك١	ك٢	ك٣	ك٤	ك٥	ك٦	ك٧	مجموع الترتيب المرجح بالنقاط	النسبة المئوية	الترتيب	ك١	ك٢	ك٣	ك٤	ك٥	ك٦	ك٧	الترتيب المرجح بالنقاط	النسبة المئوية	الترتيب			
الصحف	١٤٠	٦٦	٨٠	١٢	-	-	-	٢٩٨	٢٦٫٠٢	١	٨٤	١٠٢	٨٥	١٢	-	-	-	٢٨٣	٢٥٫٠٢	٢	٥٨١	٢٥٫٥٢	٢
التليفزيون	١٢٦	١١٤	٣٠	١٦	-	-	-	٢٨٦	٢٤٫٢٧	٢	١٨٩	٨٤	٤٥	-	-	-	-	٣١٨	٢٨٫١١	١	٦٠٤	٢٦٫٨٣	١
الراديو	٧	٣٠	٤٠	٢٠	١	٢	-	١٠٨	٩٫٤٣	٥	-	٦٦	٢٥	٢٠	٦	١٤	١	١٣٦	١١٫٧٣	٣	٢٤٠	١٠٫٥٤	٤
الكتب	٥٤	-	٥٥	٢٤	٩	١٠	-	١٥٢	١٣٫٢٧	٣	٤٩	٤٢	١٠	٨	١٨	-	-	١٢٧	١١٫٢٢	٤	٢٧٩	١٢٫٢٥	٣
الدوريات والمؤتمرات	٧	٣٠	١٥	٤٨	٢٧	٢	٣	١٣٢	١١٫٥٢	٤	-	-	-	٢٠	١٥	١٠	٦	٥١	٤٫٥٠	٧	١٨٣	٨٫٠٤	٦
الانترنت	٧	٤٨	١٥	٢٨	٦	٢	١	١٠٧	٩٫٣٤	٦	٢١	-	٣٠	٤٨	٢١	٤	-	١٢٤	١٠٫٩٦	٥	٢٣١	١٠٫١٤	٥
الزملاء والأصدقاء	-	١٢	٥	١٢	٦	١٦	٣	٥٤	٤٫٧١	٧	-	-	٥٠	٣٢	٦	١	٣	٩٣	٨٫٢٢	٦	١٤٧	٦٫٤٥	٧
أخرى	-	-	-	٨	-	-	-	٨	٠٫٦٩	٨	-	-	-	-	-	٢	١	٣	٠٫٢٦	٨	١١	٠٫٤٨	٨
المجموع								١١٤٥	١٠٠									١١٣١			٢٢٧٦	١٠٠	

وتدل هذه الأرقام على توجه إيجابى للنخبة الأكاديمية نحو الصحف، وتقارب الاهتمام بها كمصدر للمعلومات السياسية مع الاهتمام بالتليفزيون، وتفوقها عليه لدى بعض قطاعات النخبة الأكاديمية، فى وقت تزداد فيه الفجوة بين الاهتمام بالصحف، والاهتمام بالتليفزيون والقنوات الفضائية لدى قطاعات عريضة من الجمهور العام، معلنة طغيان ثقافة الصورة، وأن زمن القراءة الدالة المتأنية الواعية قد ولى.

أما عن مصادر المعلومات السياسية الأخرى لدى النخبة الأكاديمية، فقد جاءت الكتب فى الترتيب العام الثالث بنسبة ٢٥ر١٢٪، وجاء الراديو فى الترتيب الرابع وفقا لأهميته بنسبة ٥٤ر١٠٪، وجاءت شبكات الانترنت كمصدر للمعلومات السياسية فى الترتيب الخامس بنسبة ١٤ر١٠٪، أما الندوات والمؤتمرات فقد جاءت أهميتها فى الترتيب السادس بنسبة ٠٤ر٨٪، وأخيرا جاء "الزملاء والأصدقاء" فى الترتيب السابع بنسبة ٥٤ر٦٪، وذكر بعض المبحوثين الكمبيوتر، وأحاديث الناس فى المواصلات العامة، والشائعات كمصدر للمعلومات السياسية.

وتكشف الأرقام عن اختلاف فى ترتيب مصادر المعلومات السياسية وفقا لأهميتها بين النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية والكليات العملية. إذ تقدمت وسائل الاتصال المطبوعة "الصحف والكتب" فى الكليات النظرية عن مثيلتها فى الكليات العملية، وتقدمت وسائل الاتصال الالكترونية "التليفزيون والراديو والانترنت" فى الكليات العملية عن مثيلتها فى الكليات النظرية. وكان للندوات والمؤتمرات وجود متقدم نسبيا لافت للانتباه فى الكليات النظرية، وتراجع لافت للانتباه فى الكليات العملية، التى تقدم فيها "الزملاء والأصدقاء" كمصدر للمعلومات السياسية عنهم فى الكليات النظرية. وهى اختلافات ترتبط فى مجملها بطبيعة الدراسة وما تفرضه من اختلاف فى الاهتمامات بأشكال الاتصال بين هذين النوعين من الكليات.

غير أن هذه الاختلافات تعد إحصائيا اختلافات بسيطة، فتطبيق معامل ارتباط الرتب "سبيرمان" تبين وجود ارتباط إيجابى قوى بين النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية والنخبة الأكاديمية فى الكليات العملية، ومصادر المعلومات السياسية، بلغ معامله "٧٩٠ر٠" مما يشير إلى نسبة عالية من الاتفاق فى مصادر المعلومات السياسية.

أما نوعية الموضوعات السياسية التى تقرأها النخبة الأكاديمية عينة البحث فيوضحها الجدول التالى (جدول رقم ٥).

جدول رقم (٥)

يبين نوعية الموضوعات السياسية التى تقرأها عينة الدراسة من النخبة الأكاديمية

نوعية الموضوعات	الكليات النظرية		الكليات العملية		الإجمالى	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
قضايا الإصلاح السياسى فى مصر	٤٧	٢٣ر٥	٤١	٢٣ر٤	٨٨	٢٣ر٥
موضوعات خاصة بالشئون العربية والدولية	٤٧	٢٣ر٥	٣٨	٢١ر٧	٨٥	٢٢ر٧
موضوعات خاصة بالأحزاب والحياة الحزبية	٣٢	١٦ر٠	٣٠	١٧ر١	٦٢	١٦ر٥
موضوعات خاصة بمجلس الشعب والشورى والحياة البرلمانية	٢٧	١٣ر٥	٢٧	١٥ر٤	٥٤	١٤ر٤
موضوعات خاصة برئاسة الجمهورية	٢٤	١٢ر٠	٢١	١٢ر٠	٤٥	١٢ر٠
أخبار قرارات وتحركات الوزراء والتنفيذيين	١٧	٨ر٥	١٦	٩ر١	٣٣	٨ر٨
أخرى	٦	٣ر٠	٢	١ر١	٨	٢ر١
الإجمالى	٢٠٠	١٠٠	١٧٥	١٠٠	٣٧٥	١٠٠

ومن الجدول السابق يتضح أن الموضوعات الخاصة بقضايا الإصلاح السياسى فى مصر جاءت فى المرتبة الأولى، بنسبة تكرارات بلغت ٢٣ر٥٪ من إجمالى تكرارات نوعية الموضوعات السياسية. وهو ما يؤكد أن قضية الإصلاح السياسى واحدة من أبرز هموم النخبة الأكاديمية المصرية وأكثرها استحواذا على اهتماماتها. تلاها الموضوعات الخاصة بالشئون العربية والدولية، بنسبة ٢٢ر٧٪، ثم الموضوعات الخاصة بالأحزاب والحياة الحزبية ١٦ر٥٪، فالموضوعات الخاصة بمجلس الشعب والشورى والحياة البرلمانية

٤ر١٤٪، فالموضوعات الخاصة برئاسة الجمهورية ١٢٪، وفى مرتبة متأخرة جاءت أخبار قرارات وتحركات الوزراء والتنفيذيين ٨ر٨٪، وذكر البعض من المبحوثين موضوعات أخرى كالقضايا الإقليمية، والدور السياسى للمرأة، وعلاقة الدين بالسياسة، وقضايا الفساد فى الوزارات المختلفة، وذلك بنسبة ١ر٢٪.

ويمكن تفسير اهتمام النخبة الأكاديمية بقراءة الموضوعات الخاصة بالإصلاح السياسى فى ضوء ما حظيت به تلك القضية من توافق على أهميتها وضرورتها كمدخل للإصلاح الشامل لا يمكن تجاهله أو التحايل عليه. كما جاءت الموضوعات الخاصة برئاسة الجمهورية وقرارات وتحركات الوزراء والتنفيذيين فى ترتيب متأخر، انعكاسا لرؤية النخبة الأكاديمية لهذه الموضوعات باعتبارها أخبارا روتينية، تشغل مساحات كبيرة ومواقع بارزة خاصة فى الصحف القومية، دون أن تتضمن قيما خبرية حقيقية تستحق الاهتمام من القراء. كما حظيت الشئون العربية والدولية بترتيب متقدم انعكاسا لانفتاح النخبة الأكاديمية على هذه النوعية من الموضوعات التى ازداد تأثيرها على الداخل المصرى، وباعتبار النخب أكثر انفتاحا وتطلعا إلى الخارج فى ظل سياسات العولمة وما أفرزته من وعى بانكماش العالم وتقارب فى المسافات.

وجاء الاهتمام بقراءة الموضوعات الخاصة بالأحزاب السياسية وبمجلسى الشعب والشورى فى ترتيب متوسط، تعبيرا عن ضعف الانتماءات الحزبية للنخبة الأكاديمية من جهة، ورؤيتها للأحزاب المصرية التى لم تنجح فى بناء درجة ولو معقولة من الثقة فى آدائها وأهدافها وبرامجها من جهة ثانية، وفقدان ثقتها فى دور مجلسى الشعب والشورى، بل وفقدان الثقة نسبيا فى شرعيتهما من جهة ثالثة.

وقد تبين من التحليل الإحصائى باستخدام معامل ارتباط الرتب "سبيرمان" وجود ارتباط إيجابى قوى جدا بين النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية والنخبة الأكاديمية فى الكليات العملية ونوعية الموضوعات السياسية التى تقرأها، بلغ معامله ٠١٠ تقريبا. مما يؤكد صحة الفرض الأول من فروض الدراسة القائل بوجود علاقة ارتباطية موجبة بين النخبة الأكاديمية.

أما دوافع النخبة الأكاديمية لقراءة الموضوعات السياسية فقد جاءت على النحو التالى : (جدول رقم ٦).

فى الكليات النظرية، والكليات العملية، ونوعية الموضوعات التى تقرأها كل منهما فى الصحف، سواء أكانت موضوعات عامة أو سياسية.

جدول رقم (٦)

يبين دوافع قراءة عينة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية

الدافـــــع	الكليات النظرية		الكليات العملية		الإجمالى		الترتيب
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
توجد مجالا للحديث فى السياسية	٢٠	٩ر٥	١٧	٨ر٧	٣٧	٨ر٩	٦
تزيد شعورى بالانتماء	١٧	٧ر٧	٢٢	١١ر٢	٣٩	٩ر٤	٥
تساعدنى فى تحقيق توازنى النفسى	٥	٢ر٢	٨	٤ر١	١٣	٣ر١	٩
تزيد من احترامى لذاتى	٦	٢ر٧	٨	٤ر١	١٤	٣ر٤	٨
تزيد من تقدير الآخرين لى	٦	٢ر٧	٦	٣ر٠	١٢	٢ر٩	١٠
معرفة أخبار وأحوال مصر والعالم	٤٢	١٩ر٥	٤٢	٢١ر٠	٨٦	٢٠ر٧	١
الإحاطة بتفاصيل الأحداث	٣٢	١٤ر٥	٣٠	١٥ر٤	٦٢	١٤ر٩	٢
زيادة معلوماتى وتنمية ثقافتى السياسية	٢٠	١٢ر٦	٢٨	١٤ر٢	٥٨	١٤ر٠	٣
تساعدنى فى تكوين آرائى واتجاهاتى السياسية	٣٥	١٥ر٩	١٩	٩ر٧	٥٤	١٣ر٠	٤
تؤهلنى للمشاركة فى الحياة السياسية	١٤	٦ر٤	١١	٥ر٦	٢٥	٦ر٠	٧
شغل وقت الفراغ	٦	٢ر٧	-	-	٦	١ر٤	١١
أقرأها بحكم العادة	٥	٢ر٢	-	-	٥	١ر٢	١٢
أخرى	١	٠ر٤	٣	١ر٥	٤	٠ر٩	١٣
الإجمالى	٢٢٠	١٠٠	١٩٥	١٠٠	٤١٥	١٠٠	

ووفقا للجدول السابق فقد جاء دافع "معرفة أخبار وأحوال مصر والعالم" فى الترتيب الأول بتكرارات بلغت نسبتها ٢٠ر٧٪ من إجمالى تكرارات دوافع قراءة الموضوعات السياسية، تلاها "الإحاطة بتفاصيل الأحداث" ١٤ر٩٪، وفى الترتيب الثالث جاء دافع "زيادة معلوماتى وتنمية ثقافتى السياسية" بنسبة ١٤٪، وفى الترتيب الرابع "تساعدنى فى تكوين آرائى واتجاهاتى فى السياسة" ١٣٪، ثم "تزيد من شعورى بالانتماء للمجتمع" ٩ر٤٪ فى الترتيب الخامس، وفى الترتيب السادس "توجد مجالا للحديث فى السياسة مع الآخرين" ٨ر٩٪، وفى الترتيب السابع، "تؤهلنى للمشاركة فى الحياة السياسية" ٦٪، ثم

مجموعة أخرى من الدوافع بنسب أقل تمثلت فى : تزيد من احترامى لذاتى ٤٠ر٢٪، وتساعدنى فى تحقيق توازنى النفسى ١ر٣٪ وتزيد من تقدير الآخرين لى ٩٠ر٢٪، وشغل وقت الفراغ ٤ر١٪ وأقرأها بحكم العادة ٢٠ر١٪ وأضاف بعض المبحوثين أسبابا أخرى تمثلت فى محاولة فهم الأمور وتوضيحها للطلاب والزملاء، وزيادة الوعى الاجتماعى للمساهمة فى جهود التنمية بنسبة ٩ر٠٪.

واللافت للانتباه ذلك الاختلاف الواضح بين دوافع قراءة الصحف كما حددها المبحوثون بأنفسهم فى إجابة على سؤال مفتوح، ودوافع قراءتهم للموضوعات السياسية كما حددها المبحوثون فى إجابة على سؤال متعدد الاختيارات محدد البدائل، فبينما تقلصت الدوافع فى الحالة الأولى، واختزلت فى عدد محدود منها، تنوعت واختلفت فى الحالة الثانية، رغم أن دوافع قراءة الموضوعات السياسية هى بعض دوافع قراءة الصحف، وهو ما يعكس اختلاف الإجابات باختلاف نوعية الأسئلة المطروحة، وأن تحديد البدائل يعمل كمرشد وموجه للمبحوثين يساعدهم فى تحديد ما يريدون التعبير عنه، وقد ينمط إجاباتهم.

ومن الواضح أن أغلب دوافع قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية دوافع نفعية وأن الدوافع التعودية لقراءة الموضوعات السياسية كانت محدودة "شغل وقت الفراغ" وقراءتها بحكم العادة" وهو ما يتوافق مع طبيعة المضمون السياسى الذى يتسم بالجدية، ولا يتصور أن يقرأ للهروب من مشكلات الحياة، أو للاسترخاء أو للشعور بالبهجة، أو غير ذلك من دوافع تعودية. وكذلك يتوافق مع طبيعة النخبة الأكاديمية، التى تتسم حياتها بالجدية والوعى بقيمة الوقت، وتتضاءل لديها أوقات الفراغ.

ووفقا لتصور النخبة الأكاديمية عينة البحث فإن عددا من المزايا تميز الصحف عن غيرها من وسائل الإعلام فى تناول الموضوعات السياسية يعبر عنها الجدول رقم (٧). وتتمثل هذه المزايا وفقا لما كشفت عنه الدراسة فى قدرة الصحف على تقديم وجهات نظر متعددة متوافقة و/ أو متعارضة، وذلك بنسبة ٣٠ر٠٪ من إجمالى تكرارات ما يميز الصحف فى تناول الموضوعات السياسية، ثم قدرتها على تقديم معلومات كثيرة ٢٣ر٧٪، وقدرتها على تقديم الحقائق وكشف الأكاذيب ١٥٪، وإمكانية التنويع فى أساليب تناولها للموضوعات، ١٢ر٨٪، وإمكانية التحكم فى ظروف التعرض لها

ومكانه وتوقيته ١ر١١٪، وجاءت فى مرتبة متأخرة مزية أنها أكثر جدارة بالثقة من الوسائل الإعلامية الأخرى ٧ر٤٪. وهو ما يعبر بوضوح عن مشكلة ضعف المصداقية التى تعانيها الصحافة المصرية من الجمهور المصرى بصفة عامة، وجمهور النخب المصرية بصفة خاصة. وفى هذا الإطار تشير إحدى الدراسات العلمية إلى انخفاض مصداقية الصحافة المصرية، وأنه ليست هناك قاعدة أو نظرية عامة تحكم عملية المصداقية، بل هناك متغيرات ذاتية وموضوعية فضلا عن اختلاف المصداقية من نظرية إعلامية لأخرى، ومن صحيفة لأخرى، ومن مجال لآخر داخل الصحيفة الواحدة، ومن قضية لأخرى داخل المجال الواحد، ومن شكل تحريرى لآخر (٤٠).

جدول رقم (٧)

يبين تصور عينة النخبة الأكاديمية لما يميز الصحف فى تناولها للموضوعات السياسية

مزايا تناول الصحف للموضوعات السياسية	التكرار	النسبة	الترتيب
قدرتها على تقديم معلومات كثيرة	٦٠	٢٣ر٧	٢
قدرتها على تقديم وجهات نظر متعددة و/أو متعارضة	٧٦	٣٠ر٠	١
قدرتها على تقديم الحقائق وكشف الأكاذيب	٣٨	١٥ر٠	٣
إمكانية التنويع فى أساليب التناول	٣٥	١٣ر٨	٤
أكثر جدارة بالثقة من الوسائل الإعلامية الأخرى	١٢	٤ر٧	٦
إمكانية التحكم فى ظروف التعرض لها ومكانه وتوقيته	٢٨	١١ر١	٥
أخرى	٤	١ر٦	٧
الإجمالى	٢٥٣	١٠٠	

والحاصل أن التسليم – وفقا لتصور النخبة الأكاديمية – بأن الصحافة قادرة على تقديم وجهات نظر متعددة أو متعارضة، وأنها قادرة على تقديم الحقائق وكشف الأكاذيب، كان يقتضى أن تزيد ثقة النخبة الأكاديمية فى الصحف، غير أن الواقع يؤكد أن الخريطة الصحفية فى مصر تنقسم فى مجملها عند تناولها للقضايا السياسية إلى قسمين :

الأول : قسم الصحافة القومية، المملوكة ملكية خاصة للدولة، ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى، وهذه لا هم لها إلا تأييد السياسات الحكومية والدفاع عنها والترويج لها أصابت تلك السياسات أم أخطأت.

الثانى : قسم الصحافة الحزبية المعارضة وبعض الصحف الخاصة، وهذه لا هم لها إلا التنديد بسياسات الحكومة بالحق حينا وبالباطل أحيانا.

ولعل الأمر مبعثه أن السياسات المصرية فى مجملها تدور حول الأشخاص لا البرامج، والحديث عن الأشخاص يستدعى إما المدح وإما الذم، وتغييب العقل وتغليب العاطفة. وقد ألقى هذا الواقع بظلاله على الأداء المهنى للصحف المصرية وعلى رؤية الجمهور للصحف وثقته فيما ينشر بها.

وسجل بعض المبحوثين نقاطا أخرى لتميز الصحف فى تناولها للموضوعات السياسية عن غيرها من وسائل الإعلام تمثلت فى أن الكلمة المكتوبة أبقى من الكلمة المسموعة، وإمكانية قراءة موضوعات فى الصحف لا وجود لها فى وسائل الإعلام الأخرى، وذلك بنسبة ٦ر١٪. أما الفنون الصحفية المفضلة لعينة الدراسة من النخبة الأكاديمية فيكشف عنها الجدول التالى (جدول رقم ٨).

جدول رقم (٨)

يبين الفنون الصحفية المفضلة لدى عينة النخبة الأكاديمية

الفنون الصحفية	الكليات النظرية		الكليات العملية		الإجمالى		الترتيب
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
الأخبار	٣٦	١٥ر٥	٣٠	٢٠ر١	٦٦	١٧ر٣	٢
الافتتاحيات	٢٢	٩ر٥	٩	٦ر٠	٣١	٨ر١	٦
الأعمدة الصحفية	٣٩	١٦ر٨	٢٨	١٨ر٨	٦٧	١٧ر٦	١
المقالات التحليلية	٤١	١٧ر٧	١٤	٩ر٤	٥٥	١٤ر٤	٣
التقارير	٢٢	٩ر٥	٣	٢ر٠	٢٥	٦ر٦	٨
التحقيقات	٢٥	١٠ر٨	٣٠	٢٠ر١	٥٥	١٤ر٤	٣
الأحاديث الصحفية	١٩	٨ر٢	٨	٥ر٤	٢٧	٧ر٠	٧
الكاريكاتير	٢٨	١٢ر١	٢٥	١٦ر٨	٥٣	١٣ر٩	٥
أخرى	-	-	٢	١ر٣	٢	٠ر٥	٩
الإجمالى	٢٣٢	١٠٠	١٤٩	١٠٠	٣٨١	١٠٠	

ومن الجدول السابق يتضح أن الأعمدة الصحفية تأتى على رأس تفضيلات النخبة الأكاديمية للفنون الصحفية، وذلك بنسبة ٣ر١٧٪ من إجمالى تكرارات الفنون الصحفية المفضلة، وهو ما يرتبط بقدرة الأعمدة الصحفية على تحقيق إشباعات النخبة الأكاديمية، ويؤكد دورها فى تشكيل اتجاهاتها والتعبير عنها. ثم جاءت الأخبار فى المرتبة الثانية بنسبة ٣ر١٧٪ حيث تتضمن الأخبار الصحفية مزيدا من التفاصيل والشرح والتفسير، فضلا عن أن بعضها لا يتيسر نشره فى الوسائل الأخرى كالتليفزيون والراديو، بفعل الرقابة على تلك الوسائل. ثم جاءت كل من المقالات التحليلية والتحقيقات بنسبة ٤ر١٤٪ لكل منهما، فالكاريكاتير ٩ر١٣٪ ثم الافتتاحيات بنسبة ١ر٨٪.

وإن دلت هذه الأرقام على شئ فإنما تدل على تراجع واضح فى أهمية افتتاحيات الصحف لدى قراء النخبة الأكاديمية فى مقابل تقدم واضح فى مكانة ومصداقية بعض الكتاب من أصحاب الأعمدة الصحفية المؤثرة والمقروءة. وجاء فى ترتيب متأخر الأحاديث الصحفية بنسبة ٧٪، والتقارير بنسبة ٦ر٦٪، وذكر أحد المبحوثين أنه يفضل قراءة الدراسات النقدية، وذكر آخر مشاكل القراء مثل بريد الجمعة فى الأهرام.

وعلى صعيد تفضيلات النخبة الأكاديمية للكتاب الصحفيين، تكشف الدراسة أن ٨ر٧٢٪ من قراء الموضوعات السياسية، يفضلون أن يقرءوا لكتاب سياسيين بعينهم فى الصحف التى يقرأونها، بينما لا يفضل ٢ر٢٧٪ منهم أن يقرءوا لكاتب بعينه.

وجاء فى طليعة الكتاب السياسيين الذين تقرأ عينة النخبة الأكاديمية لهم، فهمى هويدى، إذ فضله ٢ر٣٧٪ ممن يفضلون أن يقرءوا لكتاب سياسيين بعينهم، تلاه سلامة أحمد سلامة، ومحمد حسنين هيكل بنسبة ٨ر٣٢٪ لكل منهما، فمصطفى بكرى ٩ر٢٣٪، فأنيس منصور ٩ر١٧٪، فإبراهيم عيسى ٤ر١٦٪، فصلاح منتصر ٤ر١٣٪، فعادل حمودة، وإبراهيم نافع ٩ر١١٪ لكل منهما، فأمين هويدى ٩٪، فعبدالمنعم سعيد، والسيد ياسين، وفاروق جويدة ٥ر٧٪ لكل منهم، فمجدى مهنا وصلاح الدين حافظ ٦٪ لكل منهما، فمكرم محمد أحمد، وإبراهيم سعده، ونبيل زكى، ومحسن محمد، ومحمد السيد سعيد، وأحمد بهجت، وإبراهيم حجازى، وأسامة سرايا، وأحمد رجب ٥ر٤٪ لكل منهم، فوائل الأبراشى، وعباس الطرابيلى، ومصطفى الفقى، وسمير رجب،

وعبدالله السناوى ٣٪ لكل منهم، ثم جاء عدد آخر من الكتاب، ورد اسمه لمرة واحدة بنسبة ١ر٥٪، بعضهم يشغل مواقع مهمة فى الصحف القومية. ومنهم رؤساء تحرير لبعض هذه الصحف.

ولا شك أن تقدم فهمى هويدى، وسلامة، وهيكل، يعنى أن أصحاب التاريخ الصحفى المشرف والأكثر انحيازا إلى قضايا وهموم الجماهير، هم الأقرب إلى قلوب وعقول النخبة الأكاديمية، حتى وإن كان بعضهم من كتاب الصحف القومية، بل إن قدرتهم على اتخاذ موقف يتعارض غالبا مع التوجهات العامة لهذه الصحف، توفر لهم إمكانية أعلى فى التفرد والتميز، وفى ذات الوقت القدرة على الوصول إلى جمهور أكبر من القراء بفعل زيادة توزيع هذه الصحف عن الصحف الحزبية والخاصة.

وتوضح الدراسة وفقا لما هو موضح بالجدول التالى (جدول رقم ٩) أن أغلب أفراد النخبة الأكاديمية (٨٧٪ من قراء الموضوعات السياسية بالعينة) يتناقشون مع غيرهم فى الموضوعات السياسية التى يقرأونها فى الصحف، وهو ما يضفى أهمية خاصة على قراءة النخبة الأكاديمية للمضمون السياسى، وتأثيرات هذه القراءة على الجمهور العام، فضلا عن تأكيده لدور قراءة المضمون السياسى فى أحداث التفاعل الاجتماعى بين النخبة الأكاديمية ومن يتصلون بهم فى محيطهم الاجتماعى أو فى نطاق العمل. وتشير الأرقام أن أفراد النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية أكثر مناقشة مع الغير فى الموضوعات السياسية من أقرانهم فى الكليات العملية. إذ بلغت نسبة من يتناقشون مع غيرهم فى المضمون السياسى من قراء الموضوعات السياسية فى الكليات النظرية ٤٥ر٩١٪ مقابل ٤ر٨١٪ للكليات العملية. وكانت أعلى نسبة من النقاش مع الأصدقاء ٣٠٪، ثم الزملاء ١ر٢٥٪، فأفراد الأسرة ٣ر٢٢٪، فتلاميذى وطلابى ٧ر٩٪، فرؤسائى فى العمل ١ر٦٪، وبعض من أقابلهم دون سابق معرفة ٧ر٥٪، مع تفاوت واضح فى فئة "تلاميذى وطلابى" بين النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية، التى تتيح الدراسة فيها إمكانية أكبر للخوض فى هذه الموضوعات، والكليات العملية التى لا تسمح المقررات الدراسية فيها ولا طبيعة الدراسة بذات الإمكانية.

جدول رقم (٩)

يبين من يتناقش المبحوثون معهم فى الموضوعات السياسية التى يقرءونها فى الصحف

من يتناقش المبحوث معه	الكليات النظرية		الكليات العملية		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تلاميذه وطلابه	١٧	١٣ر٢	٥	٥ر١	٢٢	٩ر٧
أفراد أسرته	٢٩	٢٢ر٥	٢٤	٢٤ر٥	٥٣	٢٣ر٣
زملاؤه	٣٠	٢٣ر٦	٢٧	٢٧ر٦	٥٧	٢٥ر١
أصدقاؤه	٣٩	٣٠ر٢	٢٩	٢٩ر٦	٦٨	٣٠ر٠
رؤساؤه فى العمل	٦	٤ر٧	٨	٨ر٢	١٤	٦ر١
بعض من يقابلهم دون سابق معرفة	٨	٦ر٢	٥	٥ر١	١٣	٥ر٧
الإجمالى	١٢٩	١٠٠	٩٨	١٠٠	٢٢٧	١٠٠

قراءة النخبة الأكاديمية للصحف وعلاقته بالوعى بقضايا الإصلاح السياسى فى مصر :

تكشف الدراسة أن ٤ر٩٢٪ ممن يقرءون الموضوعات السياسية فى الصحف (٨٨ مبحوثا)، قد قرأوا عن قضايا الإصلاح السياسى، مع تفاوت لصالح النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية، إذ بلغ عدد من قرأوا عن قضايا الإصلاح فى الكليات النظرية ٤٨ مبحوثا من بين ٤٩ مبحوث يقرءون المضمون السياسى فى الصحف بنسبة ٩٨٪، بينما بلغ عددهم فى الكليات العملية ٣٧ مبحوثا من بين ٤٤ مبحوث هم قراء المضمون السياسى فى عينة الكليات العملية، بنسبة ٨٤٪، كما تكشف أن ٧ مبحوثين بنسبة ٦ر٧٪ ممن يقرءون الموضوعات السياسية فى الصحف، لم يقرأوا عن قضايا الإصلاح السياسى ٦ منهم من الكليات العملية، وهى أرقام تؤكد اهتمام النخبة الأكاديمية المصرية نسبيا بقضايا الإصلاح السياسى ومتابعتها لها من خلال الصحف.

أما أبرز قضايا الإصلاح السياسى التى تناولتها الصحف خلال عام ٢٠٠٥ وفقا لتصور النخبة الأكاديمية فقد تمثلت بالدرجة الأولى فى قضية تعديل المادة ٧٦ من الدستور، لاختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب من بين أكثر من مرشح بدلا من الاستفتاء

على مرشح واحد يختاره مجلس الشعب، وذكر المبحوثون قضايا أخرى تراوحت بين الاتساع والضيق تمثلت فى : إلغاء حالة الطوارئ، وإلغاء قانون الطوارئ، وإعادة الحكم إلى الشعب، والمطالبة بتعديل المادة ٧٧ من الدستور، وبقاء أشخاص فى الحكم لسنوات طويلة رغم أن هذا ضد إمكانيات البشر، والتوازن بين السلطات، واختصاصات وصلاحيات رئيس الجمهورية، وإصلاح الحياة الحزبية، وإصلاح الحزب الوطنى، والانتخابات الرئاسية، وانتخابات مجلس الشعب، وضعف الأحزاب السياسية فى الشارع السياسى فى مصر، واستحواذ الحزب الوطنى على المستقلين لتكوين أغلبية برلمانية، ونجاح الإخوان المسلمين كقوة برلمانية، وظهور حركات مطالبة بالتغيير كحركة كفاية، وضعف المشاركة السياسية فى مصر، وإحجام النخبة المثقفة عن المشاركة السياسية، ونسبة العمال والفلاحين فى مجلس الشعب والمطالبة بإلغائها، وقضية الديمقراطية، ودعم الحريات، وزيادة هامش الحريات، وتطهير الأحزاب من "الحرس القديم"، والحوار الوطنى، وتعديل قانون العقوبات بإلغاء الحبس فى جرائم النشر، ومحاربة الفساد، وإصلاح الإدارة المحلية، وإصلاح التعليم، وأضاف أحد المبحوثين "إدعاء انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة" وأضاف آخر "وهم التغيير".

وتتمثل وقائع تعديل المادة ٧٦ من الدستور فى أنه فى السادس والعشرين من فبراير ٢٠٠٥ أحال رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الشعب طلبا بتعديل المادة ٧٦ من الدستور وإضافة مادة جديدة برقم ١٩٢ مكرر إلى نصوصه، مستندا إلى حكم المادة ١٨٩ من الدستور، التى تعطى لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب، حق طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، وتضمن طلب رئيس الجمهورية عددا من المبادئ منها :

١- أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب.

٢- توفير جميع الضمانات التى تكفل تقدم أكثر من مرشح ليفاضل الشعب بينهم ويختار منهم بإرادته الحرة.

٣- كفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح للرئاسة.

٤- ضرورة حصول من يرغب فى الترشيح على تأييد من ممثلى الشعب المنتخبين فى المؤسسات الدستورية وفى المجالس الشعبية المحلية.

٥- إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية فى أن ترشح أحد قياداتها لخوض أول انتخابات رئاسية تجرى فى ضوء هذا التعديل[٤١].

أعقب الإعلان عن هذا التعديل المقترح الكثير من ردود الأفعال، التى اتسم بعضها بالحدة، خاصة أنه جاء فى أعقاب "حوار وطنى" استقر الرأى فيه على تأجيل الحديث فى موضوع تعديل الدستور إلى ما بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، والذى كان مقررا له أن يتم فى سبتمبر ٢٠٠٥، مما جعل الأمر يبدو كما لو كان استباقا لمطالب تعديل الدستور، وإجهاضا لها. مما قد يؤدى إلى عدم الاتفاق على إصلاحات دستورية محددة.

ورغم تصاعد ردود الأفعال، اعتراضا على حصر التعديل فى هذه المادة، ثم اعتراضا على صياغتها المقترحة، فقد أجرى الاستفتاء على التعديل فى ٢٥ مايو ٢٠٠٥ ووفقا للأرقام المعلنة من وزارة الداخلية فقد بلغت نسبة المشاركين فى الاستفتاء ٥٣٫٦٤٪ من إجمالى الناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية، وبلغت نسبة الموافقين على التعديل ٨٢٪ من المشاركين فى الاستفتاء.

وقد تضمن التعديل كثيرا من الجوانب السلبية، أبرزها الإطالة المفرطة فى صياغة المادة، إذ أقحم فيها ما لا يصح أن يتضمنه الدستور من تفصيلات، مكانها الطبيعى نصوص القانون، وذلك لضمان الحماية الدستورية لهذه التفصيلات، مما جعلها أقرب إلى "اللغو الدستورى" واستبعادها للمستقلين عمليا من الترشيح لرئاسة الجمهورية، وكذلك حرمانها للأحزاب الأخرى – غير الحزب الوطنى – من إمكانية التقدم بمرشح لها فى أى انتخابات رئاسية بعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥، بوضع قيود عليها لا تستطيع تجاوزها تتمثل فى حصولها على ٥٪ على الأقل من مقاعد الأعضاء المنتخبين فى مجلسى الشعب والشورى، ومرور خمس سنوات على الأقل على تأسيسها وممارسة نشاطها، وتحصين أعمال اللجنة الخاصة بالإشراف على الانتخابات الرئاسية التى أنشئت وفقا للتعديل ضد أى نوع من أنواع الطعون القضائية[٤٢].

وعلى أية حال فقد أثارت المطالبة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور حالة من الحراك السياسى فى الرأى العام المصرى، لكن التعديل ذاته جاء معبرا عن أزمة هيكلية فى

بنية النظام السياسى المصرى جعلت أداءه أقرب لأداء مؤسسة حكومية تخاف من الجديد، وتضع القيود أمامه، وتعرقل أى فرصة للتغيير والتجديد (٤٣).

ورغم الصخب الإعلامى الذى واكب تعديل المادة ٧٦ من الدستور فإن الدراسة الميدانية تكشف أن ٩٣٪ من إجمالى عينة النخبة الأكاديمية موضوع الدراسة، هم فقط من عرفوا شيئا حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور. وأن ٧ مفردات بواقع ٧٪ من إجمالى العينة لم يعرفوا شيئا عن هذا التعديل منهم ٦ مفردات من الكليات العملية. وهى فى رأى الباحث نسبة كبيرة تكشف عن حالة من العزلة والاغتراب عن قضايا الوطن وهمومه وشجونه يعيشها بعض أفراد النخبة الأكاديمية دفعتهم لأن يتخلوا عن دور المثقف وارتضوا لأنفسهم دور الموظف الذى يكتفى بالبحث عن رزقه عن طريق العلم.

ومن جهة أخرى كشفت الدراسة أن من عرفوا شيئا عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور أكثر ممن قرأوا فى الصحف عن قضايا الإصلاح السياسى، مما يعنى أن قراءة الصحف وإن كانت مصدرا مهما لمعلومات النخبة الأكاديمية السياسية، إلا أنه حتى فى القضايا السياسية التى تحظى بدرجة عالية من النقاش العام، قد لا تكون الصحف مصدرا لمعلومات بعض أفراد النخبة الأكاديمية فى تلك القضايا.

ويعبر الجدول التالى (جدول رقم ١٠) عن العلاقة بين قراءة النخبة الأكاديمية عينة الدراسة للموضوعات السياسية فى الصحف، ومعرفتها بتعديل المادة ٧٦ من الدستور.

جدول رقم (١٠)

يبين العلاقة بين قراءة النخبة الأكاديمية عينة الدراسة للموضوعات السياسية فى الصحف ومعرفتها بتعديل المادة ٧٦ من الدستور

المعرفة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور / قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف	يعرف		لا يعرف		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يقرأون الموضوعات السياسية فى الصحف	٨٨	٩٤٫٦	٥	٧١٫٠	٩٣	٩٣٫٠
لا يقرأون الموضوعات السياسية فى الصحف	٥	٥٫٤	٢	٢٩٫٠	٧	٧٫٠
الإجمالى	٩٣	١٠٠	٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ولاختبار الفرض الثانى من فروض الدراسة القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية فى الصحف والمعرفة بقضايا الإصلاح السياسى، وبالتطبيق على المعرفة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، فقد تم استخدام اختبار "ز" (Z) لقياس معنوية الفروق بين نسبتين، وتبين وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغير قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف والمعرفة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، حيث بلغت قيمة (Z) ٢ر٢١، وهى أكبر من القيمة المنبئة بوجود علاقة فارقة بين متغيرين (٢ر٥٨) عند مستوى ثقة ٩٩٪.

أما بالنسبة لمتغير عدم قراءة الموضوعات السياسية، والمعرفة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور فقد تبين عدم وجود فروق معنوية، حيث بلغت قيمة (Z) ٦١ر٠ وهى أقل من قيمة (Z) المنبئة بوجود علاقة فارقة بين متغيرين (١ر٩٦) عند مستوى ثقة ٩٥٪.

ومفاد ذلك أنه وإن وجدت علاقة بين قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية فى الصحف، والمعرفة بقضايا الإصلاح السياسى، إلا أن عدم معرفة هذه القضايا لا يرتبط بعدم قراءة تلك الموضوعات. مما يعنى تحقق صحة هذا الفرض بشكل جزئى.

وفى محاولة لسبر غور معرفة النخبة الأكاديمية المصرية بواحدة من أبرز قضايا الإصلاح السياسى خلال العام ٢٠٠٥، فقد تحاشت الدراسة طرح أسئلة استبيانية محددة حول مكونات المادة ٧٦ المعدلة من الدستور، على النمط المدرسى الذى يعكس معرفة مجزأة أكثر مما يعكس معرفة كلية، وطلبت ممن عرفوا شيئا حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى أن يذكروا أبرز النقاط التى جاءت بالتعديل.

ومع رصد وتحليل إجابات المبحوثين فقد أمكن وضعها فى إطار خمس فئات على النحو التالى :

١- فئة المعرفة البسيطة : وهى معرفة محدودة، لا ترقى إلى مستوى المعرفة العامة تتسم بالبساطة والسطحية، ويندرج فى إطار هذه الفئة إجابات منها : "انتخاب رئيس الجمهورية" و"اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب" و"الاختيار بين أكثر من مرشح" و"ترشيح أكثر من فرد لرئاسة الجمهورية" و"التنافس بين أكثر من مرشح" وقد بلغت

نسبة هذه الفئة ٥ر٢١٪ من إجمالى المبحوثين الذين أجابوا على السؤال وعددهم (٩٣) مبحوثا.

٢- فئة المعرفة العامة، وهى معرفة بعموم المادة المعدلة، تدور حول النقطة الجوهرية فى التعديل التى تم التركيز عليها من قبل وسائل الإعلام الحكومية، وتسويقها من خلالها وهى «انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام والمباشر من بين أكثر من مرشح بدلا من الاستفتاء» ويندرج فى إطار هذه الفئة ٢ر٤٥٪ ممن أجابوا على السؤال.

٣- فئة المعرفة المتعمقة : وهى معرفة خاصة تتضمن عددا من التفاصيل التى احتوى عليها التعديل، ومنها : «أن يتم الترشيح للرئاسة من الأحزاب الموجودة حاليا على الساحة السياسية دون اشتراط عدد معين من أصوات أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمحليات، وأن يتم الترشيح لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات الرئاسية التالية عن طريق الأحزاب التى لها عدد معين من الأعضاء فى مجلسى الشعب والشورى، أو من المستقلين بعد الحصول على توقيع عدد معين من أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمحليات» و«اختيار الرئيس بالانتخاب الحر المباشر، من بين عدد من المرشحين، وقصر الترشيح على الأحزاب، وعلى المستقل الذى يريد الترشيح الحصول على عدد كبير من توقيعات أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية» واندرج فى إطار هذه الفئة ٨ر١١٪ من إجمالى من عرفوا شيئا عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور.

٤- فئة المعرفة الممتزجة بالرأى : وهى فئة المعرفة الممتزجة بشعارات وتوجهات سياسية، سواء كانت هذه التوجهات مع التعديل أو ضده، ومن نماذج هذه الإجابات «أن ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السرى العام المباشر، وأن يصبح من حق كل مصرى لأول مرة فى تاريخنا اختيار رئيسه وأن يحدد مطالبه وأولوياته، وأن يذهب زمان الولاية ويأتى زمان الحرية» وكذلك «التعديل أسقط القداسة عن رئيس الدولة، وأصبح هذا المنصب يتم بالانتخاب المباشر» و«جعلت الترشيح لرئاسة الجمهورية شبه مستحيل لغير الحزب الوطنى» و«التعديل أصبح أجوفا لصعوبة تحقيق النسبة للأحزاب فى الانتخابات القادمة، ولن يوجد من يتم ترشيحه فى ظل شروط تعجيزية مثل موافقة هذا العدد الكبير من أعضاء مجلسى الشعب والشورى والمحليات... تهريج أو تعجيز»، وبلغت نسبة هذه الفئة ٨ر١٠٪.

٥- فئة غياب المعرفة بأى من مكونات المادة وحضور الرأى : حيث لم تقدم هذه الفئة أية معلومة خاصة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، ومع ذلك سجلت رأيها فيها، ربما عوضا عن غياب المعلومات، ومن هذه الإجابات : "تحديد معالم الإصلاح الدستورى، وتفعيل دور البرلمان فى الحياة السياسية، وتحويل الدستور الحالى إلى وثيقة عصرية" و"لا أعرفها بالضبط ولكن كان التعديل لصالح أفراد أسرة الرئيس" و"إنها أساءت إلى الدستور المصرى" و"تعديل يشوبه الحذر وسوء المصير" وبلغت نسبة هذه الفئة ٧ر٩٪. وبالإضافة إلى هذه الفئات فقد ذكر أحد المبحوثين حول أبرز النقاط التى جاءت بتعديل المادة ٧٦ من الدستور أنها "كثيرة، ولا أتذكر بالتفصيل الآن منها شيئا".

ومع التسليم بما انتهت إليه الدراسة العلمية فى مجال التعلم عن كمية المعلومات التى يمكن احتجازها لدى الفرد، من أن أجزاء الاتصال ذات الأهمية الخاصة للفرد والتى تنسجم مع توقعاته أقل عرضة من غيرها للفقد والنسيان.

وكذلك ما خلصت إليه الدراسات الإعلامية فى إطار تمثيل المعلومات من وجود علاقة قوية بين متغير الوقت وبين تذكر الجمهور لمحتوى المادة الإخبارية التى ترتبط بمعلومات سبق تخزينها لديهم، وأن اتساق وسائل الإعلام وعدم تعارضها يؤدى إلى معدلات تذكر أعلى عن الموضوعات المختزنة فى الذاكرة الموضوعية لمفردات الجمهور(٤٤).

وأن المادة المطبوعة تأتى فى الترتيب الأول فى درجة تذكر الجمهور وإدراكه لها واسترجاعه لمحتواها، تليها المواد المقدمة على شاشات الكمبيوتر فى المرتبة الثانية، فالمواد التليفزيونية فى المرتبة الثالثة، فالمواد المذاعة بالراديو فى المرتبة الرابعة(٤٥).

فإن الدراسة الراهنة تكشف أن معرفة النخبة الأكاديمية المصرية بواحدة من أبرز قضايا الإصلاح السياسى وأكثرها طرحا فى الصحف خلال العام ٢٠٠٥، هى معرفة أبعد عن العمق وأقرب إلى العمومية والسطحية، فإذا اقترنت هذه الحقيقة بحقيقة أخرى هى أن الغالبية من عينة الدراسة يقرءون الموضوعات السياسية فى الصحف (٩ر٩٢٪) وأن الموضوعات الخاصة بقضايا الإصلاح السياسى تأتى على رأس هذه الموضوعات، واقترن كل هذا بحقيقة لا مجال للتشكيك فيها وهى أن مصادر المعرفة من التنوع والتراكم، ونسبية التأثير، بحيث يتعذر على المبحوث الجزم فى لحظة معينة أن معلومة معينة جاءته

من مصدر معين، وأن معلومة أخرى جاءته من مصدر آخر. دل ذلك على محدودية دور الصحف – مع غيرها من المصادر- فى تشكيل معارف جمهور النخبة الأكاديمية بقضايا الإصلاح السياسى.

ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء عاملين :

الأول : طبيعة المادة المقروءة، بمعنى خصائص المضمون الصحفى السياسى فى الصحف المصرية بصفة عامة، وفى الصحف القومية بصفة خاصة، حيث يسود الطابع الخبرى على هذا المضمون[٤٦]، وهو ما يفقده أهميته فور قراءته، أو لمجرد معرفته من الوسائل الإعلامية الالكترونية، فضلا عما يعكسه من رؤى جزئية قاصرة للقضايا والأحداث، مما يفقده القدرة على المساهمة فى تشكيل رؤية كلية أو نظرة نقدية عميقة لتلك القضايا والأحداث، مع ميل واضح إلى التحريف وتشويه الوقائع وبعد عن الدقة والموضوعية، فضلا عن حالة من الاستقطاب الشديد تتبدى واضحة فى مواد الرأى، مع ولع بالتطرف فى استخدام الكلمات الضخمة الخاوية من المعنى، واختزال للقضايا فى شعارات، واختزال للسياسات والدول والمؤسسات والأحزاب فى أشخاص، مع إصرار على تغييب عقول الجماهير وتغليب عواطفهم، وطغيان الهدف الدعائى على الهدف الإعلامى التثقيفى.

الثانى : طبيعة عملية القراءة، ففى غياب مشاركة حقيقية من النخبة الأكاديمية فى الحياة السياسية والنشاط السياسى، وفى ظل ما سبقت الإشارة إليه من طغيان ثقافة الصورة فى التليفزيون والفضائيات والحياة بصفة عامة، وتحول الثقافة إلى صور جلية تلغى البعد التأملى فى إدراك الحقائق، تصبح قراءة المضمون السياسى فى الصحف هى قراءة "الحد الأدنى" اللازم لتكوين فكرة، وتحديد اتجاه نحو القضايا المطروحة، قراءة من يكتفى بأن يعرف أشتاتا من المعلومات حول بعض ما حدث، وليس من يسعى لأن يفقه : لماذا حدث ما حدث؟ وكيف حدث ما حدث؟ ولعل مما يزيد الإقبال على قراءة الأعمدة الصحفية لبعض الكتاب السياسيين أنها تساهم فى تكوين آراء جاهزة لعدد من القراء، وتكفى مع قراءة عدد من المانشتات والعناوين لتحقيق حد مقبول من الإشباعات المرغوبة.

إذ تشير الدراسات إلى تأثير النشاط السياسى على استخدام وسائل الاتصال ففى دراسة لجيرى كيبل Gary Kebbel عن تأثير النشاط السياسى على استخدام الأخبار فى وسائل الاتصال المختلفة، خلص إلى وجود ارتباط إيجابى بين النشاط السياسى واستخدام وسائل الاتصال، بمعنى أنه كلما زاد النشاط السياسى لدى الأفراد زاد استخدامهم للأخبار فى وسائل الاتصال(٤٧).

لقد تأثر البعض من أساتذة الجامعة بالمناخ العام السائد بالمجتمع وانصرفوا عن مهامهم الأساسية فى الإنتاج والإبداع والبحث والقراءة إلى المشاكل اليومية والفردية، وشغلتهم المطالب المادية وزاحمتهم فى مهامهم الأساسية، وترك ذلك آثاره على نوعية ومجمل قراآتهم التثقيفية بما فيها قراءة الصحف.

وإذا كان هذا مستوى معرفة النخبة الأكاديمية بمضمون تعديل المادة ٧٦ من الدستور فإن المفترض أن معرفة الجمهور العام أدنى من هذا المستوى فى ضوء ما تؤكده إحدى الدراسات من أن الجمهور أقل إدراكا من أعضاء هيئة التدريس لمفهوم الإصلاح السياسى ولأهمية أبعاده المختلفة(٤٨).

ولمعرفة مدى وعى المبحوثين من عينة النخبة الأكاديمية بمضامين الحملات الانتخابية لرئاسة الجمهورية (٢٠٠٥) والأثر المتبقى لما تركته تلك الحملات فى ذاكرة المبحوثين. فقد تم السؤال عن متابعة الحملات الانتخابية لرئاسة الجمهورية فى العام (٢٠٠٥) واتضح أنه تابعها ٩٤٪ من إجمالى عينة الدراسة، وعزف عن متابعتها ٦٪ فقط من العينة.

وباستخدام اختبار (Z) لقياس معنوية الفروق تبين وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف، ومتابعة الحملات الانتخابية لرئاسة الجمهورية (٢٠٠٥) حيث بلغت قيمة (Z) ٢١ر٥ وهى أكبر من القيمة المنبئة بوجود علاقة فارقة بين متغيرين (٢ر٥٨) عند مستوى ثقة ٩٩٪.

وطلب ممن تابع الحملات الانتخابية أن يذكر ما يتذكره من أسماء المرشحين للرئاسة، وأبرز ما تضمنته برامجهم الانتخابية.

وتكشف إجابات المبحوثين أن عدد من تم تذكرهم من المرشحين، ولو لمرة واحدة، من كل من تابعوا الحملات هم فقط ثمانية مرشحين، بما يعنى أن مرشحين اثنين من

المرشحين العشرة، قد سقطا من ذاكرة كل المبحوثين الذين أجابوا على السؤال وعددهم ٩٤ مبحوثا.

أما المرشحون الذين تم رصدهم فى إجابات المبحوثين فكانوا على النحو التالى : أيمن نور ٧١ تكرارا، نعمان جمعة ٧٠ تكرارا، محمد حسنى مبارك ٦٣ تكرارا، أحمد الصباحى ٢٥ تكرارا، أسامة شلتوت ٦ تكرارات، الأقصرى تكرارين، العجرودى، وفوزى غزال تكرارا واحدا لكل منهما.

وقد يبدو من غير المنطقى أن يسبق المرشحان أيمن نور ونعمان جمعة، المرشح محمد حسنى مبارك فى عدد التكرارات، وقد كان هو الأكثر حضورا بلا شك فى ذاكرة المبحوثين ليس وقت التطبيق الميدانى للدراسة فحسب، بل ومنذ سنوات بعيدة، وكانت حملته الانتخابية هى الأعم والأضخم، والأكثر كلفة وتوظيفا للإعلام مطبوعا ومرئيا ومسموعا، غير أن الأمر يمكن تفسيره على غرار التصويت الاحتجاجى، فكانت إجابات عدد من المبحوثين احتجاجية على الانتخابات ومجرياتها وما سبقها، وتعمدت عدم ذكر اسم الرئيس كإجابة لفظية تنطوى على فعل احتجاجى، وقد عبر أحد المبحوثين عن هذه الحالة بقوله "صعب إن لم يكن مستحيلا أن أذكر أسماء المرشحين اللهم إلا الصباحى"، ويؤكد ذلك أيضا أن ثلاثة من المبحوثين أخطأوا فى تذكر اسم "أيمن نور" فذكروه "وائل نور" وهو اسم ممثل معروف، وأخطأ مبحوث فى ذكر اسم "نعمان جمعة" فذكره "نعمان عاشور" وهو اسم كاتب مسرحى، وكان غياب باقى المرشحين عن ذاكرة المبحوثين باستثناء أحمد الصباحى أمر طبيعيا، إذ لم يتركوا فى نفوس المبحوثين أثرا يذكر أو فعلا يشكرون عليه، باستثناء أنهم ارتضوا أن يكونوا ديكورا تعدديا، يضفى على الانتخابات الرئاسية صفة التنافسية قولا لا فعلا، قانونا لا واقعا. أما أحمد الصباحى فإن مرجع حضوره النسبى فى إجابات المبحوثين أنه – فى رأى الباحث – أضفى بحملته الانتخابية وبرنامجه الانتخابى على الانتخابات بعض الملامح الكوميدية، التى كانت مادة للضحك لدى الجمهور العام، والنخبة بصفة خاصة، بدعوته إلى العودة إلى لبس الطربوش، وعودة عسكرى الدرك، وتأكيده أنه لو فاز فى الانتخابات الرئاسية، سوف يتنازل للرئيس حسنى مبارك، مما أبقاه فى ذاكرة النخبة فترة طويلة. فضلا عن أن تاريخه القديم نسبيا فى رئاسة حزب الأمة، وعضويته فى مجلس الشورى، وما ارتبط به من آراء وأداء سياسى جعله أكثر حضورا من المرشحين

الأخرين لدى النخبة الأكاديمية، بغض النظر عن رأيها فى تلك الآراء وذلك الأداء، فى ضوء ما خلصت إليه إحدى الدراسات من أن متغير المعرفة السابقة هو الأكثر تأثيرا فى تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين متغيرى التعرض لوسائل الإعلام والآثار المعرفية المختلفة(٤٩).

أما عن برامج المرشحين فقد أشار إليها بعض المبحوثين، ولم يشر إليها البعض الآخر، وجاءت الإشارة إليها فى كلمات معدودة قد تكون مجرد رأى للمبحوث.

فكان مما ذكره المبحوثون عن برنامج الرئيس محمد حسنى مبارك "البطالة – الإسكان، رفع مستوى المعيشة" و"فكر جديد" و"تعديل قانون مباشرة الحياة السياسية" و"الإصلاح السياسى" و"التعديلات الدستورية والإصلاح الاجتماعى والاقتصادى" و"توفير ٤٫٥ مليون فرصة عمل على مدى ٦ سنوات، وأن يشمل التأمين الصحى كل أفراد الشعب المصرى" و"نفس البرنامج المتفائل المفروض منذ عام ١٩٨١" و"برنامج انتخابى طموح وغير قابل للتنفيذ".

وذكر المبحوثون عن برنامج أيمن نور "إلغاء قانون الطوارئ – تداول السلطة – عدم توريث الحكم" و"التحول إلى الديمقراطية" و"ألا تزيد فترة الرئاسة عن دورتين – تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى وعدم التبعية لأى من الدول الغربية" و"الإصلاح السياسى وتغيير الدستور" و"القضاء على البطالة" و"إتاحة فرص العمل للشباب وزيادة الأجور، توفير مساكن للشباب" و"صرف إعانة بطالة ١٥٠ جنيها لكل خريج لا يعمل وتوظيفه خلال عامين" و"التأكيد على الهوية المصرية" و"برنامج انتخابى عملى وواضح ومحدد المدة".

وحول برنامج نعمان جمعة ذكر المبحوثون "القضاء على الفساد السياسى والاقتصادى" و"الإصلاح السياسى وتغيير الدستور" و"التغيير الشامل فى إطار الليبرالية" و"حل مشكلة البطالة ورفع المرتبات وإلغاء قانون الطوارئ" و"محاسبته إذا لم ينفذ ما قاله فى دعايته" و"الإصلاح الاقتصادى وإصلاح التعليم".

وذكر أحد المبحوثين عن برنامج أحمد الصباحى "عدم خروج أى موظف على المعاش حتى يمكن الاستفادة من خبرته".

وأشار آخر إلى أن "البرامج متشابهة وأكثرها وعود تفتقر إلى الواقعية والتنفيذ" وأضاف آخر "لا يوجد أى اختلاف جوهرى بين وعود المتقدمين لشغل المنصب فكلها ديماجوجية".

ويعكس الغياب التام لبرامج المرشحين الآخرين جزءا من أزمة الأحزاب السياسية فى مصر، فهذه الأحزاب ضعيفة الارتباط بالجماهير، وتفتقر إلى أى رصيد ملحوظ أو محترم فى مجال المشاركة السياسية، ولا تملك رؤى بحلول لمشاكل الجماهير إلا على مستوى المقولات والاهتمامات العامة، وبرامج هذه الأحزاب - إن كان لها برامج - غير قادرة على مخاطبة الناس العاديين، ولغة هذه البرامج هى لغة نخبة سياسية لا يتفاعل معها الشعب ولا ينفعل بها. وليس لدى الأحزاب المصرية مؤسسات للتعليم السياسى، وهى فى مجملها تعانى من مشكلات شيخوخة القيادة وأبديتها، فزعيم الحزب غالبا يحتفظ بمنصبه مدى الحياة، ولا يفقده إلا بالموت أو التآمر والانشقاق والانقلاب عليه من بعض مرؤسيه، والتجديد والتغيير يكاد يكون محدودا - إن لم يكن معدوما - داخل هذه الأحزاب، ويندر أن تتخذ القرارات الحزبية بعد مناقشات ومداولات واسعة وبمشاركة العديد من القيادات والمؤسسات الحزبية، أى أن الأحزاب المصرية تعانى من أمراض الجمود والعجز السياسى بسبب طبيعة نشأتها وتطورها وهيكل القيادة فيها(٥٠).

وإذا كانت معلومات المبحوثين حول المادة ٧٦ من الدستور، وأسماء وبرامج المرشحين لانتخابات الرئاسة فى مصر عام ٢٠٠٥، تعكس أزمة فى الوعى السياسى، والمعرفة بقضايا الإصلاح السياسى لدى النخبة الأكاديمية، فإن موقفهم من المشاركة فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور الذى أجرى فى ٢٥ مايو ٢٠٠٥م، وكذلك المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب التى تمت فى نوفمبر وديسمبر من ذات العام (٢٠٠٥)، جدول رقم (١٠) يعكس جانبا آخر من جوانب الأزمة يرتبط بالجانب السلوكى والمشاركة السياسية.

جدول رقم (١١)

يبين مشاركة النخبة الأكاديمية، عينة الدراسة فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وانتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥)

نوعية المشاركة / وجود المشاركة	تعديل المادة ٧٦ من الدستور		انتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥)	
	ك	٪	ك	٪
نعم	٤٧	٤٧	٥٩	٥٩
لا	٥٣	٥٣	٤١	٤١
الأجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إذ كشفت الدراسة أن ٤٧٪ من عينة المبحوثين من النخبة الأكاديمية، هم فقط من شاركوا بالتصويت فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وأن النسبة الأكبر (٥٣٪) لم يشاركوا بالتصويت فى هذا الاستفتاء.

ولاختبار الفرض الثالث الخاص بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف والمشاركة السياسية فإن الجدول التالى (جدول رقم ١٢) يوضح العلاقة بين قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية فى الصحف والمشاركة فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور.

جدول رقم (١٢)

يبين العلاقة بين قراءة النخبة الأكاديمية عينة الدراسة للموضوعات السياسية فى الصحف والمشاركة فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور

المشاركة فى الاستفتاء / قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف	شارك		لم يشارك		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يقرأ الموضوعات السياسية	٤٣	٩١ر٥	٥٠	٩٤ر٢	٩٣	٩٣ر٠
لا يقرأ الموضوعات السياسية	٤	٨ر٥	٣	٥ر٧	٧	٧ر٠
الإجمالى	٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وباستخدام اختبار (Z) يتضح بالنسبة لمتغير قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف عدم وجود فروق معنوية بين متغيرى قراءة الموضوعات السياسى فى الصحف والمشاركة فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور. حيث بلغت قيمة (Z) ٥٨ر٠ وهى أقل من القيمة المنبئة بوجود علاقة فارقة (١ر٩٦) عند مستوى ثقة ٩٥٪.

وبالنسبة لمتغير عدم قراءة الموضوعات السياسية، فقد تبين أيضا عدم وجود فروق معنوية بين متغيرى عدم القراءة والمشاركة فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور، حيث بلغت قيمة (Z) ١٢ر٠ وهى أقل من القيمة المنبئة بوجود علاقة فارقة (١ر٩٦) عند مستوى ثقة ٩٥٪.

ومفاد ذلك عدم وجود علاقة ارتباطية بين قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية والمشاركة فى الاستفتاء، فالمشاركة فى الاستفتاء وكذلك عدم المشاركة لا ترتبطان بقراءة أو عدم قراءة تلك الموضوعات.

وكانت بعض الأحزاب وجماعات الرفض السياسى قد دعت إلى مقاطعة الاستفتاء، ولو كانت عدم مشاركة أغلبية النخبة الأكاديمية فى الاستفتاء قد تمت استجابة لدعوة المقاطعة لفهم الأمر على هذا النحو، غير أن الواقع يؤكد غير ذلك وتقدم إجابات من لم يشاركوا أسبابا أخرى. إذ تشير البيانات الأولية أن ٢٦٪ من عينة البحث ليس لديها بطاقة انتخابية، وبعبارة أخرى غير مقيدين فى جداول الناخبين، أو ليس لديهم علم بهذا القيد. وبالتالى لم يكن من حقهم المشاركة بالتصويت فى الاستفتاء بغض النظر عن رغبتهم أو عدم رغبتهم فى المشاركة.

ومع تعدد مفاهيم المشاركة السياسية، واختلافها أحيانا، وتفاوتها ضيقا واتساعا[٥٠] فإن هناك اتفاق واضح على أن المشاركة السياسية تعنى التأثير فى صنع السياسات العامة، وأنها نشاط طوعى إرادى لا إجبار فيه يسبقه الاستعداد للقيام بدور سلوكى نشط فى الحياة السياسية، وأن هذا يستلزم وعيا اجتماعيا بأهمية المشاركة واقتناعا قيميا، ليس فقط بضروراتها وإنما أيضا بجدواها[٥٢] غير أن إجابات المبحوثين الذين لم يشاركوا بالتصويت فى الاستفتاء تعبر عن حالة من فقد الثقة فى جدوى المشاركة، وفى أن يكون لأصواتهم أية علاقة بنتائج الاستفتاء، الأمر الذى بدا جليا فى إجابات من نوعية "لأن النتيجة معروفة سلفا" و"لكونها مسرحية" و"تم التعديل قبل

الاستفتاء وكان الاستفتاء تحصيل حاصل" و"لعدم اقتناعى بهذه المسرحية" و"لأننى كنت أشعر أنها سوف تمر رغم معارضتى لها" و"لأنها مطبوخة والقادة عايزين كده فلماذا وجع الدماغ" و"لدى قناعة من خلال الاستفتاءات السابقة بتزوير الاستفتاء وهو ما يشعرنى بعدم قيمة صوتى الانتخابى فى الوقت الراهن".

غير أن عددا من المبحوثين أرجعوا عدم مشاركتهم فى الاستفتاء إلى الاعتراض على التعديل فى ذاته والغاية منه، ومن ذلك : "لأننى غير راض عن التعديل الذى أدخل على المادة ٧٦ من الدستور، والقيود المفروضة على المرشحين" و"لعدم اقتناعى بصيغة التعديل وعدم ملاءمته لمتطلبات الإصلاح السياسى المتوقع" و"لأن شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية لا تحقق هدف التعددية" و"لأننى أعرف الهدف من هذا التعديل".

وبالإضافة إلى هذين المحورين اللذين دارت حولهما أغلب إجابات من رفضوا المشاركة بالتصويت فى الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من النخبة الأكاديمية عينة البحث، فقد أورد البعض أسبابا إجرائية أخرى منها "اكتشفت باسمى خطأ فى اللقب" و"لأننى لم أكن أعلم أين يمكننى التصويت" وذكر مبحوث فى عبارة ساخرة "حتى لا أصاب بانفلونزا الانتخابات" وأضاف آخر "نوع من القرف" كما ذكر أحد المبحوثين معبرا عن حيرته "لا أعرف لماذا لم أشارك فى الاستفتاء" وذكر مبحوث واحد "لانشغالى يومها بالمشاركة فى مظاهرات رفض الاستفتاء والتوريث".

والحاصل أنه إذا كانت المشكلات الإجرائية فى الانتخابات والاستفتاءات المصرية من نوعية عدم وجود بطاقات انتخابية، ومشكلات كشوف الناخبين، وصحة الأسماء ودقتها، قد استغرقت سنوات فى الحديث عن ضرورة حلها، فإن المشكلة الأكبر والأخطر فى ضوء إجابات المبحوثين، هى مشكلة الثقة المفقودة فى نزاهة الاستفتاءات، وعدم التدخل الحكومى فيها.

وقد عبر الباحث هادى نعمان الهيتى عن أزمة النخب فى الوطن العربى بصفة عامة وتصورها للمستقبل فى عبارات مؤلمة بقوله "..... وحتى المستقبل الذى تراه النخب لم يتم الإفصاح عنه، إلا فى حدود، حيث تعكس الظروف السياسية فى الوطن العربى، بوطأتها على أساليب التعبير عن الاتجاهات الثقافية. ويتضح ذلك على المثقفين.....، إذ أن منهم قطاعات تلوذ بالصمت، إذ تلجأ إلى العزلة والانكفاء، وقطاعات تكتفى بترديد

المقولات المكررة دون اقحام ذاتها فى مواقف حادة وأخرى تساير الركب مادام فى وجود سلطة وسلطان، وهذه الأخيرة يصل بها الحال إلى مستوى المحاباة والتملق. وإلى جانب هذا وذاك هناك قطاعات تنشغل بشئون وقضايا ليس من مشكلات الحياة والمجتمع، من بينها ما فاتها الزمن ويفترض أن تكون نسيا منسيا.(٥٣)

وتكشف الدراسة أن مشاركة عينة النخبة الأكاديمية فى انتخابات مجلس الشعب التى أجريت فى نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٥، كانت فوق المتوسط، بينما كانت نسبة التصويت فيها دون المتوسط، إذ بلغت نسبة من شاركوا من أفراد العينة فى تلك الانتخابات بأية صورة من صور المشاركة ٥٩٪، ولم يشارك فيها بأى شكل من الأشكال ٤١٪.(٥٤)

وتمثلت صور المشاركة فى التصويت لصالح مرشح معين بنسبة ٦٢٫٨٪ ممن شاركوا فى الانتخابات، و٤٩٪ من إجمالى عينة الدراسة، ودعوة الجمهور إلى المشاركة فى الانتخابات بنسبة ٢٥٫٦٪ من إجمالى تكرارات صور المشاركة، و٢٠٪ من إجمالى عينة الدراسة، وهى نسبة قد تبدو ضعيفة بالنسبة لنخبة مثقفة يفترض أن أفرادها قادة رأى فى المجتمع، غير أنها مبررة فى ضوء ضعف مشاركة النخبة الأكاديمية فى الانتخابات، إذ ليس من المتوقع ممن لم يشارك فى الانتخابات، أو شارك تحت إلحاح واستجداء مرشح معين أن يدعو غيره للمشاركة.

وجاء فى الترتيب الثالث من صور مشاركة عينة النخبة الأكاديمية فى انتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥) الدعاية لمرشح معين بنسبة ٩٪ من إجمالى تكرارات صور المشاركة، وقام مبحوث واحد بالكتابة فى الصحف حول الانتخابات، وأضاف أحد المبحوثين ٢ اتفرجت على الدعاية، وتابعت الشعارات الانتخابية باعتبار ذلك من صور المشاركة، وإن كانت صورة أقرب إلى السلبية منها إلى المشاركة. واختفت أقوى صور المشاركة التقليدية لدى كل أفراد العينة وهى الترشيح للانتخابات.

ويرصد الجدول التالى (جدول رقم ١٢) العلاقة بين قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف لدى عينة الدراسة من النخبة الأكاديمية والمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب المصرى (٢٠٠٥).

جدول رقم (١٣)

يبين العلاقة بين قراءة النخبة الأكاديمية عينة الدراسة للموضوعات السياسية فى الصحف والمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥)

المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب / قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف	شارك		لم يشارك		الإجمالى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يقرأ الموضوعات السياسية فى الصحف	٥٤	٩١ر٥	٣٩	٩٥ر١	٩٣	٩٣ر٠
لا يقرأ الموضوعات السياسية فى الصحف	٥	٨ر٥	٢	٤ر٩	٧	٧ر٠
الإجمالى	٥٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وباستخدام اختبار (Z) لقياس معنوية الفروق، فقد تبين وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغيرى قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية فى الصحف والمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥) حيث بلغت قيمة (Z) ٦ر٧ وهى أكبر من القيمة المنبئة بوجود علاقة فارقة ٢ر٥٨ عند مستوى ثقة ٩٩٪.

وفى الوقت ذاته تبين عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متغيرى عدم قراءة الموضوعات السياسية فى الصحف والمشاركة فى انتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥) حيث بلغت قيمة (Z) ٠ر٤٤ وهى قيمة أقل من القيمة المنبئة بوجود علاقة فارقة بين المتغيرين (١ر٩٦) عند مستوى ثقة ٩٥٪.

ومفاد ذلك أنه لا يمكن القول بوجود ارتباط بين قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية والمشاركة فى كافة أوجه النشاط السياسى، وأن المشاركة السياسية تتأثر بنوع النشاط الذى تدعى النخبة الأكاديمية للمشاركة فيه، وتقدير أفرادها لجدوى هذه المشاركة ودوافعها. وأنه لا يوجد ارتباط بين عدم قراءة الموضوعات السياسية وعدم المشاركة السياسية مما يثبت خطأ الفرض الثالث من فروض الدراسة.

ويمكن القول أن عدم وجود علاقة بين قراءة المضامين السياسية والمشاركة السياسية أو ضعف هذه العلاقة قد يرجع إلى أن القراءة السياسية قد تصبح لدى البعض سلوكا تعويضيا عن المشاركة السياسية، وأن النخبة المثقفة قد تكون أقل انقيادا،

وتأثرا بالشعارات والدعايات السياسية التى تحث على المشاركة فى الاستفتاءات والانتخابات.

كذلك فإن خبرة الانتخابات فى مصر تقوم بدور رئيسى فى دفع الناخبين إلى عدم المشاركة فيها، عندما يشعر المواطن أنه لا جدوى من مشاركته، طالما أن إرادته سيتم تزويرها.

وتشير الدراسة التاريخية إلى أن الانتخابات فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تسلم من التأثير الحكومى، ولم تتوقف محاولات الحكومة الظاهرة والخفية التى ترمى إلى توجيه الناخبين توجيها خاصا، فيماعدا الانتخابات وليدة الاتفاق بين الأحزاب، وأن الانتخابات شكلت فى مجملها بشكل الحكومة القائمة، وأن كل ما هنالك من تفاوت يرجع إلى درجات التأثير وطرائقه، فهناك حكومة تجاهر بتدخلها ولا ترى فيه بأسا ولا ضيرا وحكومة أخرى تلجأ إلى التعليمات السرية وأنواع الإيحاء المتعددة لتدفع عن نفسها جريمة العدوان على حرية الناخبين(٥٥).

وبعد قيام الثورة وفى ١٨ يناير ١٩٥٣ تم حل الأحزاب السياسية وعرفت مصر تنظيما سياسيا واحدا تمثل على التوالى فى هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى العربى، وقد اتسم هذا التنظيم بالواحدية ورفض قبول الصراع الفكرى وتعدد الأراء، كما اتسم بالخلط بين مفهومى التعبئة والمشاركة(٥٦).

كذلك فإن خبرة الانتخابات فى مصر منذ بداية مرحلة التعدد الحزبى المقيد فى النصف الثانى من سبعينيات القرن الماضى، دفعت المصريين إلى قبول حقيقة أن نتائج الانتخابات تكاد تكون معروفة سلفا، وهذه الحقيقة صبغت الثقافة السياسية بصبغة معينة مفادها أن المشاركة السياسية محدودة الأثر، أو ربما عديمة الجدوى فالتوازن السياسى فى البلاد محسوم لصالح أحد الأحزاب، وكل ما تقوم به الأحزاب الأخرى هو محاولة تحسين أوضاع الأقلية فى مواجهة الأغلبية، وعندما يكون ذلك هو التصور السائد فمن الأرجح أن عددا كبيرا من المواطنين يعزف عن المشاركة فى التصويت، فالمشاركة ترتبط بإحساس المواطن بأن صوته يؤثر حتما على مصير ونتائج الانتخابات(٥٧).

وتتنوع أساليب تزوير نتائج الانتخابات بداية من التلاعب فى الجداول الانتخابية مرورا بحرمان الناخبين من الوصول إلى صناديق التصويت، أو استبدال الصناديق نفسها،

أو التزوير أثناء مرحلة الفرز. ولعل ذلك ما يفسر تدنى نسب المشاركة فى التصويت بالرغم من وضع الانتخابات خلال عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ تحت الإشراف القضائى الكامل، إذ لم يمنع ذلك الإشراف من وقوع حالات تزوير صارخة فى بعض الدوائر باعتراف القضاة أنفسهم. فنزاهة العملية الانتخابية تمثل محددا رئيسيا لمدى إقبال الجمهور أو إحجامه عن المشاركة فى الانتخابات، وكلما زادت ثقة المواطنين فى أن صناديق الانتخابات ستعكس إرادتهم دون تلاعب أو تزوير أزداد إقبالهم على المشاركة فى الانتخابات(٥٨).

وتكشف الدراسة أن التراكمات السلبية للانتخابات والاستفتاءات فى مصر قد تركت تأثيراتها السلبية على ثقة النخبة الأكاديمية فى نزاهة انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، ودفعت قطاعا منها إلى الإحجام عن المشاركة فيها بأية صورة من الصور، وهو ما عبرت عنه إجابات من نوعية "لأن أصوات الناخبين، وإرادتهم السياسية لا تحترم ولا وزن لها فى تقرير مصير هذه الانتخابات" و"لم أقتنع بنزاهة الانتخابات" و"الإحساس باليأس والإحباط وأنه لا جدوى مما يحدث على المسرح السياسى فى هذه الفترة".

لقد تكونت لدى الجماهير والنخب على مدى سنوات طويلة اتجاهات سلبية نحو العملية الانتخابية، لن تقدر وسائل الإعلام الحكومية على تغييرها بسهولة، من خلال رسائل متعارضة مع البناء المعرفى لأفراد الجمهور والنخبة.

غير أنه أضيفت إلى غياب الثقة فى نزاهة الانتخابات أسباب أخرى لعدم مشاركة بعض المبحوثين فى الانتخابات، أبرزها تدخل الشرطة لحرمان الناخبين من الوصول إلى صناديق الانتخاب، وما شاب الانتخابات من ظواهر الرشوة والبلطجة.

وهو ما عبرت عنه إجابات لبعض المبحوثين من نوعية "لتعرض رجال الشرطة والأمن المركزى للناخبين، وخوفى من الأذى" و"لم يسمح لى بالدخول للجنة التصويت" و"لما حدث من أحداث شغب، وكثرة التزوير، ووجود البلطجية فى لجان الانتخاب من قبل المرشحين" واكتفى البعض بذكر عبارة "للتجاوزات وتدخلات الأمن".

ويرصد الباحث رضوان زيادة أزمة الإصلاح فى العالم العربى بقوله "يبدو واقع النظام العربى مستمرء الاستمرار فى الاستقرار وغير راغب فى التغيير إلى فى حدود ضيقة تفرض عليه بفعل الضغوطات الخارجية والتأثيرات الإعلامية وليس رغبة ذاتية يمتلكها ويشعر هو وفقا لها بضرورة التغيير وهذا ما يشكل بحد ذاته نكسة للتغيير

وعدم تمامه وفقا لما ترغب غالبية شرائح المجتمع.[٥٩] ويحذر من أن أقصى ما تستطيعه هذه السلطات العربية أن تناور وتراوغ كى تستبعد لحظة الاستجابة الحقيقية للاستحقاقات السياسية والاجتماعية الخانقة، ولما كانت تؤجلها باستمرار فإنها وفى لحظة مفاجئة وغير متوقعة ستنفجر أمامها، وعندها لن يجدى الحديث المكرر عن الاستقرار أو الإصلاح.... إن الاستقرار حقيقة لا وجود له سياسيا وقانونيا واجتماعيا لأنه ببساطة يخالف المنطق الحيوى للأشياء فى حركيتها ولا سكونيتها.[٦٠]

ومهما يكن من أمر فقد كشفت الدراسة أن عينة النخبة الأكاديمية وإن كانت أكثر قراءة للصحف، فإن هذه القراءة لم تنعكس وعيا حقيقيا معرفيا عميقا بقضايا الإصلاح السياسى، ولم تترجم إلى فعل سلوكى من خلال المشاركة السياسية فى الاستفتاءات والانتخابات خلال العام ٢٠٠٥، وإنما ساهمت فى تكوين رؤى عامة للمبحوثين حول مجمل قضايا الإصلاح السياسى الأولى بالاهتمام فى الوقت الراهن، وهو ما اتضح فى إجابات المبحوثين عن سؤال حول مجالات الإصلاح الأولى بالاهتمام فى الوقت الراهن. إذ وفقا لتصور عينة النخبة الأكاديمية جاء الإصلاح الدستورى والتشريعى على رأس هذه المجالات باعتباره المدخل لإصلاح الحياة السياسية وتحقيق ديمقراطية حقيقية.

ووفقا لإجابات المبحوثين تنوعت مجالات الإصلاح الدستورى والتشريعى فكان من بينها، وضع دستور جديد للبلاد، أو تغيير الدستور القائم، وإعادة تعديل المادة ٧٦ من الدستور، بحيث تسمح لمزيد من أفراد الشعب بالترشح لرئاسة الجمهورية، وتعديل المادة ٧٧ من الدستور بحيث لا تزيد مدة رئيس الجمهورية عن دورتين فقط، وإطلاق الحريات، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى العملية السياسية، وإلغاء قانون الطوارئ وكافة القوانين الاستثنائية، وإصلاح العملية الانتخابية لمجلسى الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب، وإصلاح أحوال أحزاب المعارضة، وتفعيل دورها، وإعطاء النقابات ومؤسسات المجتمع المدنى حرية الحركة، والفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطنى، وتقليص سلطات رئيس الدولة المطلقة، واستقلال القضاء، وفى إطار مجالات الإصلاح الأولى بالاهتمام طالب المبحوثون أيضا بمحاربة الفساد، والضرب بيد من حديد على أيدى المرتشين وناهبى المال العام، والإصلاح القيمى والمؤسسى بدءا من رياض الأطفال حتى مجلس الوزراء، وإصلاح القيادات السياسية، ورفع الحظر عن مشاركة الشعب فى محاولة لوضع الدولة على بداية طريق طويل يتضمن مجالات نهضة شاملة، وتطوير التعليم، وتحقيق إصلاح اجتماعى واقتصادى، وحل

الأزمات الاقتصادية، وحل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب، وتحقيق الاكتفاء الذاتى للشعب دون الاعتماد على معونات خارجية، والاهتمام بالقيادات الشابة، والقضاء على مشكلات البيروقراطية الإدارية الحكومية، ومشكلات الفقر والجوع والتبعية.

ولا شك أن تصورات النخبة الأكاديمية تقدم تشخيصا وعلاجا ناجحا لأوجاع مصر السياسية، غير أن واقع الحال يفصح أن عددا من هذه المطالبات لم تراوح مكانها منذ سنوات، وأن قراءة تحليلية للأدبيات الصادرة فى الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٥ حول التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى تبين أن هذه الأدبيات تطرح العناصر الأساسية العشرة التالية لبرنامج ومجالات الإصلاح الديمقراطى فى مصر :

الإصلاح الدستورى والقانونى، تجديد النخبة السياسية، إصلاح النظام الحزبى، إصلاح النظام الانتخابى، تدعيم دور المجتمع المدنى، إصلاح أجهزة الدولة وإعادة الاعتبار لدورها، تطوير عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة، تكريس اللامركزية ماليا وإداريا وسياسيا، نشر ثقافة الديمقراطية، إصلاح السياسات الاقتصادية وتفعيل الإصلاح الاجتماعى[٦١].

وعلى أية حال فقد كشفت وقائع الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦) من الدستور، وما تلاها من انتخابات رئاسية وبرلمانية عدم وجود رغبة حقيقية لدى الحكومة المصرية فى تحقيق إصلاحات ديمقراطية حقيقية وفعالة، مما أدى إلى اتساع دائرة التشكيك فى جدوى عملية الإصلاح السياسى كلها، واتساع دائرة الجدل والنقاش حول مضمون الإصلاح السياسى وأولوياته، رغم ما تم اتخاذه من إجراءات شكلية لا تعكس أية رؤية تقدمية فى مجال الإصلاح والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان. وكان نجاح جماعة الإخوان المسلمين فى الفوز بـ ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب، وما رافقه من حضور ملحوظ للتيارات الإسلامية والحركات الراديكالية المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية فى انتخابات أجريت فى بعض الدول العربية، مما وضع الالتزام الأمريكى بنشر الديمقراطية فى المنطقة العربية على المحك. حيث ثار الجدل داخل الدوائر السياسية والأمنية الأمريكية حول المفاضلة بين الديمقراطية فى العالم العربى من جهة، والمصالح الاستراتيجية الأمريكية فى تلك المنطقة من جهة أخرى.

وبطبيعة الحال انحازت الإدارة الأمريكية إلى مصالحها الاستراتيجية، وخفت الحديث عن الإصلاح السياسى فى مصر والعالم العربى والعالم كله، لأن الولايات المتحدة الأمريكية -لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياساتها الخارجية"(٦٢).

خاتمة

وختاما يمكن القول أن الدراسة كشفت عن الحقائق الآتية :

* كشفت الدراسة أن ٩٩٪ من عينة النخبة الأكاديمية -أساتذة الجامعات- يقرأون الصحف، وأن الصحف القومية العامة تأتى فى المرتبة الأولى، يليها الصحف الحزبية، فالصحف الخاصة، فالجرائد والمجلات المتخصصة. وأن صحيفة الأهرام جاءت فى مقدمة الصحف القومية من حيث إقبال النخبة الأكاديمية على قراءتها، والوفد فى صدارة الصحف الحزبية، والأسبوع فى صدارة الصحف الخاصة.

* أوضحت الدراسة أن أفراد النخبة الأكاديمية منتظمون بدرجة كبيرة فى قراءة الصحف، وأن الموضوعات السياسية تأتى فى مقدمة الموضوعات التى تهتم النخبة الأكاديمية بقراءتها فى الصحف، وأنه يوجد ارتباط قوى بين النخبة الأكاديمية فى الكليات النظرية والكليات العملية، ونوعية الموضوعات التى تقرأها سواء أكانت موضوعات عامة أو سياسية.

* جاء التليفزيون فى الترتيب الأول كمصدر للمعلومات السياسية لدى عينة النخبة الأكاديمية، وجاءت الصحف فى الترتيب الثانى، والكتب فى الترتيب الثالث، والراديو فى الترتيب الرابع، وجاءت الإنترنت فى الترتيب الخامس، وفى هذا المجال تختلف النخبة الأكاديمية عن النخب السياسية التى تعطى أولوية للصحافة المصرية فى تلبية حاجاتها المعرفية مقارنة بغيرها من وسائل الإعلام(٦٣).

* جاءت قضايا الإصلاح السياسى فى مصر فى مقدمة الموضوعات السياسية التى تقرأ عنها النخبة الأكاديمية فى الصحف، واتضح أن أغلب دوافع قراءتها للموضوعات السياسية دوافع نفعية، وأن الدوافع التعودية لقراءة تلك الموضوعات كانت ضعيفة، وهو أمر يتوافق مع طبيعة المضمون السياسى، والنخبة الأكاديمية.

* أوضحت الدراسة أن النخبة الأكاديمية ترى عددا من المزايا يميز الصحف عن وسائل الإعلام الأخرى فى تناولها للموضوعات السياسية أبرزها قدرتها على تقديم وجهات نظر متعددة، وتقديم معلومات كثيرة، وقدرتها على تقديم الحقائق وكشف الأكاذيب، وفى الوقت ذاته رأت أغلبية العينة عدم جدارة الصحف بالثقة عن الوسائل الإعلامية الأخرى.

* جاءت الأعمدة الصحفية على رأس تفضيلات النخبة الأكاديمية للفنون الصحفية تلاها الأخبار، فالمقالات التحليلية والتحقيقات، بينما جاءت الافتتاحيات، والأحاديث، والتقارير فى ترتيب متأخر. وجاء فى طليعة الكتاب السياسيين الذين تقرأ لهم النخبة الأكاديمية فهمى هويدى، وسلامة أحمد سلامة، ومحمد حسين هيكل.

* كشفت الدراسة أن الموضوعات السياسية تحظى بدرجة عالية من النقاش من خلال الاتصالات الشخصية لأفراد النخبة الأكاديمية، مما يؤكد دور قراءة المضمون السياسى فى إحداث التفاعل الاجتماعى بين النخبة الأكاديمية ومن يتصلون بهم فى محيطهم الاجتماعى أو فى نطاق العمل.

* أكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية فى الصحف والمعرفة بقضايا الإصلاح السياسى، بالتطبيق على المعرفة بتعديل المادة (٧٦) من الدستور، الذى تم تقديمه رسميا كأبرز خطوات الإصلاح السياسى. لكنها فى الوقت ذاته أوضحت أن عدم المعرفة بتعديل تلك المادة، لا يرتبط بعدم قراءة الصحف، وأن معرفة النخبة الأكاديمية بتلك القضية كانت أبعد عن العمق وأقرب إلى العمومية والسطحية. وهو ما يؤكد محدودية دور الصحف فى تشكيل معارف جمهور النخبة الأكاديمية بقضايا الإصلاح السياسى.

* كشف الدراسة أن مشاركة عينة النخبة الأكاديمية فى انتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥) كانت فوق المتوسط، وكانت نسبة التصويت فيها دون المتوسط. وأنه لا يمكن القول بوجود ارتباط بين قراءة النخبة الأكاديمية للموضوعات السياسية والمشاركة فى كافة أوجه النشاط السياسى، حيث تتأثر المشاركة السياسية بنوع النشاط الذى تدعى للمشاركة فيه، وتقدير أفرادها لجدوى هذه المشاركة، ودوافعها، وأنه أيضا لا يوجد ارتباط بين عدم قراءة الموضوعات السياسية وعدم

المشاركة السياسية، وأن خبرة الانتخابات فى مصر تقوم بدور رئيسى فى دفع الناخبين إلى عدم المشاركة فيها.

* وأخيرا فقد كشفت الدراسة أن النخبة الأكاديمية وإن كانت أكثر قراءة للصحف، فإن هذه القراءة لم تنعكس وعيا حقيقيا معرفيا عميقا بقضايا الإصلاح السياسى، ولم تترجم إلى فعل سلوكى من خلال المشاركة السياسية فى الاستفتاءات والانتخابات خلال العالم (٢٠٠٥)، وإنما ساهمت فى تكوين رؤى عامة لأفراد النخبة الأكاديمية حول مجمل قضايا الإصلاح السياسى الأولى بالاهتمام فى الوقت الراهن.

مراجع الدراسة

1- Gary C. Gambill, Jump Starting Arab Reform, The Bush Adminstration greater Middle East Initiative, vol. 5 (Newyork : the Middle East Intelligence Bulletin, July 2004) www.meib. Com.

٢- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الإصلاح فى العالم العربى، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، الطبعة الأولى (القاهرة : مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٥)، ص١٧.

٣- هانى رسلان، المشاركة السياسية فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥، فى : انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص٢٠١.

٤- مجلة السياسة الدولية، قضايا الإصلاح فى الوطن العربى بالاسكندرية ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤، العدد ١٥٦ (القاهرة : مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٤) ص٢٩١.

٥- صفوت العالم، دور وسائل الإعلام فى الإصلاح السياسى، فى : مصر والإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦) ص١٢٣.

٦- نبيل عبدالفتاح، جريدة الوفد ٢٠٠٤/٩/١١ وقضايا الإصلاح العربى، تقديم إسماعيل سراج الدين، إعداد وتحرير جابر عصفور ومحسن يوسف، الطبعة الأولى، منتدى الإصلاح العربى (الاسكندرية : مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٥) ص٦٢، ٦٣.

٧ـ أحمد عبد الحفيظ، الإطار القانونى للصحافة فى مصر، فى : الصحافة والإصلاح السياسى فى مصر (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧) ص٥٦.

٨ـ مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ١٩٩٥. ومحمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى : السياسة والمجتمع فى العالم الثالث، الجزء الثانى : القوة والدولة (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥) ص٥٠. ومحمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩) ص١٥٥. وعلى حسين العمار، الصحافة ونظريات التأثير : دراسة الصحافة البيئية فى اليمن وتأثيرها فى الصفوة، الطبعة الأولى (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦) ص١٣٠، ١٠٤.

٩ـ مجلة السياسة الدولية، قضايا الإصلاح فى الوطن العربى بالاسكندرية ١٢ـ١٤ مارس ٢٠٠٤، العدد ١٥٦ (القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٤) ص٢٩١.

١٠ـ صفوت العالم، مرجع سابق، ص١٢١.

١١ـ ابن منظور، لسان العرب، الجزء الأول (القاهرة : دار المعارف، د.ت) ص٨٧٦.

١٢ـ شوقى جلال، الشباب بين الموروث والفروع المتغيرة، مجلة المنار، العدد ٣٦، ١٩٨٢، ص٦٤.

13- Melvine L. Defluer & Sandra J. Ball Rokeach : The Theories of 'Mass Communication, (4th Edition, Longman, Inc. Newyork, 1982) p. 252-253.

Sandra J. Bull Rokeach : The origins of individual Media system Dependency. Asociological frame work, Communication Research, vol. 12, No. 4, (1985) p. 485.

دينس ماكويل وسنن ويندل، نماذج الاتصال فى الدراسات الإعلامية، تعريب حمزة بيت المال (الرياض : طبعة خاصة، ١٩٩٧) ص١٦٧.

وملفين ل ديفلير، ساندرا بول روكيتش، نظريات وسائل الاتصال، ترجمة كمال عبدالرؤف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣) ص٤٢٦.

Barn J. Standy & Davis Dennis : Mass communication theory : Foundation, formant and future, (California : Wadsowork publishing company, 2002) p. 226.

١٤- محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، الطبعة الثانية (القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٠) ص٢٣٦.

15- Shapiro A. Michael & Chock T. Makana, Media Dependency and perceived Reality of fiction and News, Journal of Broad-casting and Electronic Media, vol. 48, No. 4, December 2004, p. 676.

١٦- أمانى السيد فهمى، الاتجاهات العالمية الحديثة فى نظريات التأثير فى الراديو والتليفزيون، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد السادس، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩، ص٢٣١.

١٧- حسنى محمد نصر، مقدمة فى الاتصال الجماهيرى : المداخل والوسائل (الإمارات : مكتبة الفلاح، ٢٠٠١) ص٢٤٧.

١٨- أمل السيد أحمد متولى دراز، صورة المرشحين لانتخابات الرئاسة المصرية فى الصحافة المصرية، فى : الإعلام وتحديث المجتمعات العربية، المؤتمر العلمى الثانى عشر لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٦م.

١٩- عبدالعزيز السيد عبدالعزيز، دور الصحف المصرية فى تشكيل اتجاهات الجمهور المصرى نحو المشاركة فى الانتخابات الرئاسية فى ظل الإصلاح السياسى : دراسة ميدانية، فى : الإعلام وتحديث المجتمعات العربية، المؤتمر العلمى الثانى عشر لكلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٦م.

٢٠- نائلة إبراهيم عمارة، دور وسائل الإعلام فى تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصرى نحو انتخابات الرئاسة فى مصر، سبتمبر ٢٠٠٥، فى : الإعلام وتحديث المجتمعات العربية، المؤتمر الثانى عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٦م.

٢١- ثريا أحمد البدوى، الإعلام والإصلاح السياسى فى مصر، دراسة مسحية وفنومنولوجية مقارنة بين الجمهور والنخبة، فى : مستقبل وسائل الإعلام العربية، المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر لكلية الإعلام، جامعة القاهرة ٣-٥ مايو ٢٠٠٥.

٢٢- راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، التسويق السياسى والإعلام : الإصلاح السياسى فى مصر، الطبعة الأولى (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥).

٢٣- صفوت العالم، مرجع سابق.

24- Tamara Cofman & Sarah Yerkes, the value of freedom : Evaluation of the Agenda of president Bush Administration for freedom, No. 90 (Washington 2006) www.Tagrir. Org/eng/index/efm.

25- Gary C. Gambill. Explaning the Arab democracy deficit, part 1, vol. 5, No. 2, 2003, www.meib.org.

٢٦- إيمان جمعة، التعرض لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وعلاقته بمستوى المعرفة السياسية لدى الشباب الجامعى المصرى، فى : الإعلام وحقوق الإنسان العربى، المؤتمر العلمى السنوى السابع لكلية الإعلام جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠١، ص١٤٩-١٨٧.

27- William P. Eveland and Dietram A. Schevfele, Connecting News Media use with Gapes in Knowledge participation political communication, Vol. 17, No. 3, July-September2000, p. 215-237.

٢٨- عادل عبدالغفار فرج خليل، استخدام النخبة المصرية للراديو والتليفزيون المحلى والدولى، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ١٩٩٥).

٢٩- سوزان القلينى، مدى اعتماد الصفوة المصرية على التليفزيون فى وقت الأزمات : دراسة حالة على حادث الأقصر، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الرابع، ديسمبر ١٩٩٨، ص٣٤.

٣٠- هشام عطية عبدالمقصود، علاقة النخب السياسية المصرية بالصحافة وتأثيرها فى أنماط الأداء الصحفى فى التسعينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٩).

٣١- أميمة محمد عمران، دور الصحافة الحزبية فى المشاركة السياسية : دراسة تطبيقية فى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة المنيا : كلية الآداب، قسم الإعلام، ١٩٩٩).

٣٢- بسيونى إبراهيم حمادة، استخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية، مجلة كلية الإعلام، جامعة القاهرة، سبتمبر ١٩٩٥.

٣٣- محمد عبدالحميد، البحث العلمى فى الدراسات الإعلامية، ط٢ (القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٤) ص١٥٨.

* السادة المحكمون هم :

أ.د. عدلى رضا : أستاذ الإذاعة ووكيل كلية الإعلام للدراسات العليا، جامعة القاهرة.

أ.د. نجوى كامل : أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام لشئون المجتمع وتنمية البيئة – جامعة القاهرة.

أ.د. عبد الفتاح عبد النبى : أستاذ ورئيس قسم الإعلام بكلية الآداب جامعة الزقازيق.

د. جيهان الهامى : أستاذ مساعد بقسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة الزقازيق.

٣٤- هشام عطية عبدالمقصود، مرجع سابق، ص٢٧٥.

٣٥- محمود خليل، هشام عطية، مستقبل النظام الصحفى المصرى : دراسة لعناصر وآليات تطور الصحافة المصرية (١٩٨٢-٢٠٠٠) وسيناريوهات التطور المستقبلى (٢٠٠٠-٢٠٢٠) المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، المجلد الثانى، العدد الثالث، يوليو/ سبتمبر ٢٠٠١)، ص ٣٠-٣٢.

٣٦- من هذه الصحف الدستور، صوت الأمة، المصرى اليوم، نهضة مصر، وقد أشاد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتغطية المصرى اليوم ونهضة مصر للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٥، (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، تقرير الحريات الصحفية فى البلدان العربية، ٢٠٠٥).

٣٧- سعيد نجيده، تطور ملكية الصحف وإصدارها فى مصر من ١٨٢٨ حتى ١٩٩٨م مع دراسة تحليلية نقدية لملكية الصحف وإصدارها فى ضوء القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة المنيا، المجلد الثانى والثلاثون، أبريل ١٩٩٩)، ص٥٠.

٣٨- أحمد منيسى، الصحافة الحزبية وعملية الإصلاح السياسى فى : أحمد منيسى محرر، الصحافة والإصلاح السياسى فى مصر (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧) ص١٦٥.

وخالد فياض، الصحافة والديمقراطية، فى : أحمد منيسى محرر، الصحافة والإصلاح السياسى فى مصر، مرجع سابق، ص٢٥٤.

٣٩- جيهان الهامى، قارنية المجلات المصرية : دراسة للسمات والاستخدامات والاشباعات، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، دراسات خاصة، نوفمبر ٢٠٠٣، ص٥٨.

٤٠- عزة عبدالعزيز عبداللاه، مصداقية الصحافة المصرية القومية والحزبية : دراسة للمضمون والقائم بالاتصال والجمهور خلال حقبة التسعينات، رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الآداب بسوهاج، قسم الصحافة، ١٩٩٩).

٤١- مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثامن، دور الانعقاد العادى الخامس، مضبطة الجلسة الثانية والخمسين، المعقودة ظهر يوم الأربعاء ٩ مارس ٢٠٠٥م، طبعة مؤقتة، ملحق رقم (١) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك إلى رئيس مجلس الشعب ص ٦١، ٦٢.

٤٢- نشر التعديل الدرستوى بالجريدة الرسمية، العدد ٢١ تابع (أ) فى ٢٦ مايو ٢٠٠٥.

٤٣- وحيد عبدالمجيد، خطوتين للأمام وسبع خطوات للخلف : تقرير الحملة الوطنية عن الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥، التقرير الختامى حول أعمال مراقبة الانتخابات البرلمانية المصرية نوفمبر– ديسمبر ٢٠٠٥ (القاهر : الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات، ٢٠٠٦) ص٢٠.

44- Robert H. Wichs, Remembering the news : Effects of Meduim and Message Discrepancy on News Recall of time Journalism & Mass communication Quarterly, Vol. 72, No. 3. 1995, p. 666-681.

45- Melvin L. Defleur et Al., Audience Recall of Newsstories presented by Newspaper, Computer, Television and Radio, Journalism Quarterly, Vol. 69, No. 4, 1992, p. 1010-1022.

(٤٦) السيد بخيت، الصحافة المصرية : قيم الأخبار وتزييف الوعي، الطبعة الأولى (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٨) ص٢٠٢.

47- Gary Kebbel, the Importance of political activity in explaining multiple news media use, Journalism Quarterly, Vol. 62, No. 3, 1985, P. 559-565.

٤٨- ثريا أحمد البدوي، مرجع سابق.

49- Vincent Price and John Zaller, Who gets the New : Alternative Measures of News Reception and their Implication for research, public opinion quarterly, Vol. 57, No. 2, 1993, p. 133-164.

٥٠- مصطفى علوي، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ : ملاحظات استهلالية، في مصطفى علوي "محرر" انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، الطبعة الأولى (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠) ص١٨.

وعمرو هاشم ربيع، تقييم نظم انتخابات مجلس الشعب (١٩٨٤-٢٠٠٥) في : مصر والإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مرجع سابق، ص٢٤٦ و ٢٤٧.

٥١- محمود يوسف، العلاقات العامة في خدمة المرشح السياسي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٠) ص٧٢، ٧٣.

٥٢. هانى رسلان، مرجع سابق، ص٢٠٢.

٥٣. هادى نعمان الهيتى، إشكالية المستقبل فى الوعى العربى، الطبعة الأولى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣) ص١٧٣.

٥٤. وقد بلغت نسبة المشاركة بالتصويت فى انتخابات عام ٢٠٠٠م، ٢٥٪، وبلغت فى انتخابات عام ٢٠٠٥م، ٢ر٢٦٪ من إجمالى المقيدين فى جداول الانتخابات على مستوى مصر. وهو ما يشير إلى أن نسبة تصويت عينة الدراسة من النخبة الأكاديمية كانت أعلى من النسبة العامة للتصويت فى الانتخابات. كما شهد مجلس الشعب نتيجة لانتخابات ٢٠٠٥م زيادة فى عدد الأعضاء العاملين كأعضاء هيئة تدريس بالجامعات حيث ضم المجلس ٢٤ عضوا يعملون فى وظائف التدريس المختلفة بالجامعات يمثلون ٤ر٥٪ من إجمالى أعضاء المجلس.

٥٥. حلمى أحمد عبدالعال، الحياة البرلمانية فى مصر من ١٩٣٦-١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨١) ص١١٨.

٥٦. على الدين هلال وآخرون، تجربة الديمقراطية فى مصر من ١٩٧٠-١٩٨١ (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر) ص٤٧.

٥٧. على الدين هلال، مفاجآت انتخابات ١٩٨٤، استقرار السلوك التصويتى للمصريين فى د. على الدين هلال "محرر" التطور الديمقراطى فى مصر قضايا ومناقشات (القاهرة : مكتبة نهضة الشروق، ١٩٨٦) ص٣٤٤، ٣٤٦.

٥٨. هانى رسلان، مرجع سابق، ص٢١٣.

٥٩. رضوان زيادة، تحديات الإصلاح فى العالم العربى، الإسلام، الهوية، الحداثة، العولمة، الطبعة الأولى (دمشق : مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٦) ص٢٥١.

٦٠. المرجع نفسه، ص١٥، ١٦.

٦١ـ عبدالغفار شكر، إصلاح النظام الحزبى بمواجهة قيود الخارج ومشاكل الداخل فى : مصر والإصلاح عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مرجع سابق، ص٢١١.

٦٢ـ حسنين توفيق إبراهيم، العولمة : الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسية) مجلة عالم الفكر (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩٩) ص٢٠٩.

٦٣ـ هشام عطية عبدالمقصود، مرجع سابق، ص٢٧٥.